



المعهد القضائي الأردني

جائزة الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
المرحلة الثامنة (٢٠١٦/٢٠١٧)
المرحلة البرونزية

تقرير إنجازات المعهد القضائي للعام ٢٠٢١

J I J Achievements Report - 2021

تقرير إنجازات المعهد القضائي لعام ٢٠٢١

المعهد القضائي



إشراف

مدير عام المعهد القضائي الأردني
القاضي الدكتورة نوال الجوهري

تنفيذ

رئيس وحدة الاتصال والتعاون الدولي - رنا مسلم
كاتب احصاء - هند أبو سمور



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

المملكه عبيد الله الثاني بن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي

الإمير الحسين بن عبد الله الثاني

جدول المحتويات

١	كلمة مدير عام المعهد القضائي
٢	نبذة عن المعهد القضائي
٥	مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية
١٢	مئوية الدولة واليوم الوطني للعلم الأردني
١٥	الإدارة والتميز
٢٦	البرامج وجودة التدريب
٤٣	برنامج التطوع
٤٥	تكنولوجيا المعلومات
٥٢	مكتبة المعهد القضائي
٥٥	التعاون المحلي والإقليمي والدولي

كلمة مدير عام المعهد



من الأمور المسلم بها أن رفعة القضاء والثقة به أساس لقيام الدولة الديمقراطية، وأن أساس بناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة يتطلب لزماً أن يكون القضاء مستقلاً. وأضيف على ذلك أن القضاء هو القاضي الشجاع القادر على تولي رسالته بإيمان، القاضي الإنسان الذي يرفض أن يظلم أحداً، القاضي الذي يرى في نصوص القانون ما لا يراه الآخرون، القاضي الذي تورقه كل قضية خوفاً من ضياع العدالة. القاضي الذي يعتزل حياته إيماناً منه بعظمة رسالته تاركاً وراءه سنيماً من الراحة والدعة، القاضي الذي كلما خط كلمة اهتز وجدانه لها قبل أن يكملها وهؤلاء كثيرون في مسيرة قضائنا.

إن بناء القاضي الذي يزدهر به القضاء استقلالاً وحياداً ونزاهة واجتهاداً رسالة حملها المعهد القضائي الأردني منذ إنشائه لإعداد قضاة مؤهلين يمثلون الأنموذج الحي لسيادة القانون والعدالة وقادرون على تولي المهام الثقالة في رسالتهم.

وقد استطاع المعهد القضائي برسالته أن يسهم في رفد القضاء بتأهيل العديد من القضاة لتولي رسالتهم من خلال برنامج الدبلوم، كما أسهم في رفع القدرة المعرفية لدى القضاة في محاكمهم من خلال البرامج التدريبية العامة والمتخصصة التي يشارك فيها خبراء محليون ودوليون لكي يكون القضاة على معرفة بجميع التطورات التشريعية والأنظمة المتطورة التي تساهم في رفع قدرتهم العملية، كما ساهم في إعداد مدربين في مختلف التخصصات التي أبرزت دور المعهد القضائي الوطني والإقليمي من خلال عقد دورات متخصصة وتطبيق أساليب تدريب متطورة في الدورات التي عقدت للقضاة وأعضاء النيابة العامة من بعض الدول العربية الشقيقة. وأن المعهد القضائي تميز أيضاً من خلال عقد دورات التدريب عن بُعد واستخدام التكنولوجيا في تدريب القضاة لتخفيف العبء عليهم.

إن الإنجازات التي ينهض بها المعهد القضائي ما هي إلا ترجمة للرؤيا والأهداف وفقاً للنظام والتعليمات المعمول بها، وكذلك لاستراتيجيته للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١، والموجزة في هذا التقرير.

والله ولي التوفيق

القاضي الدكتورة نوال الجوهري
مدير عام المعهد القضائي الأردني

نبذة عن المعهد القضائي الأردني



المعهد القضائي الأردني يعد صرحاً تأهلياً وبيتاً للخبرة القانونية والقضائية، أسس عام ١٩٨٨ كمؤسسة رسمية معتمدة لإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وتأهيل القضاة والعاملين في قطاع العدالة، ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم القانونية في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والحريات، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام أفضل الأساليب التدريبية والتكنولوجية الحديثة.

تُوجت إنجازات المعهد بحصوله على ختم التميز والجائزة البرونزية ضمن جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، التي ستدعم مسيرته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الرؤية

مركز تأهيل وتدريب قضائي وأجهزة إدارية مساندة، متميز محلياً وإقليمياً ودولياً.

الرسالة

مركز متميز يعزز القناعة لدى جميع المتعاملين في قطاع العدل محلياً وإقليمياً ودولياً بأهمية دوره في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائي والأجهزة الإدارية المساندة بما ينعكس إيجاباً على إرساء مبدأ سيادة القانون وذلك من خلال بناء الشراكات وتبادل الخبرات وزيادة المعرفة في جميع الحقول القانونية وفق أفضل الممارسات الحديثة التي تقتضيها مبادئ العدالة والإنصاف.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول: تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها.

الهدف الثاني: تأسيس العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل.

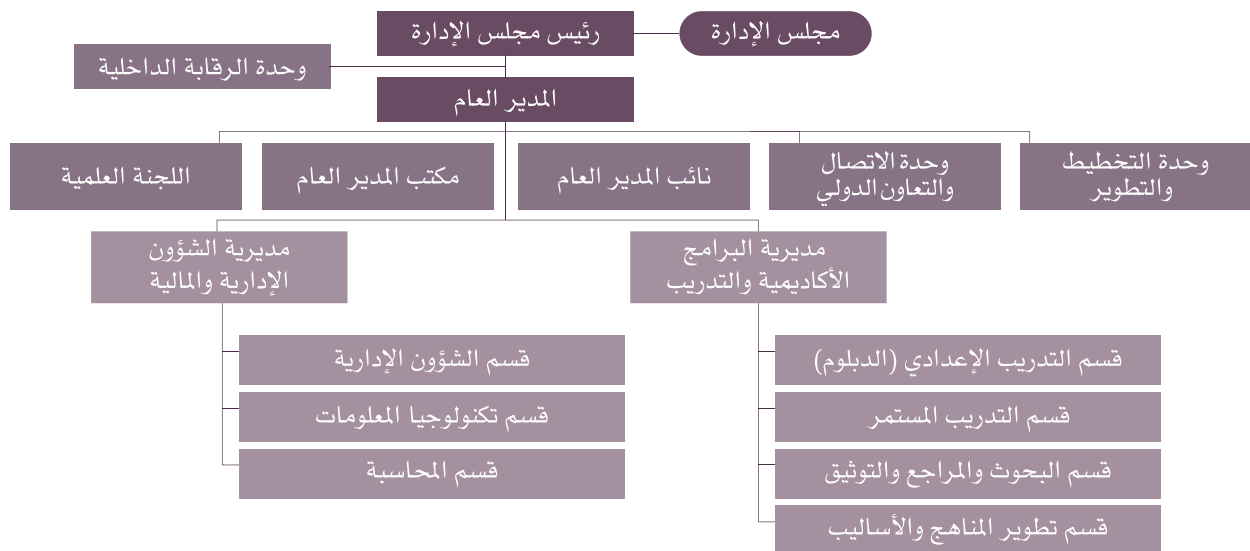
الهدف الثالث: بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

الهدف الرابع: تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

الهدف الخامس: المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع.

الهيكل التنظيمي

يوضح الرسم أدناه الهيكل التنظيمي الحالي للمعهد القضائي الأردني:



مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية



مجلس إدارة المعهد القضائي

يتولى رئيس المجلس القضائي رئاسة مجلس إدارة المعهد واستناداً للمادة (٥) من نظام المعهد القضائي الأردني يتولى المجلس المهام والصلاحيات الآتية:

- رسم السياسة العامة للمعهد.
 - إقرار الخطط الخاصة بتنظيم شؤون المعهد والإشراف على هذه الخطط.
 - عقد دورات التدريب المستمر والندوات وورش العمل للقضاة، وفق احتياجات المجلس القضائي.
 - الموافقة على تتسيب اللجنة العلمية بتسمية المحاضرين غير المتفرغين.
 - إقرار مناهج الدراسة للبرنامج والبرامج التأهيلية الأخرى وذلك بناء على تتسيب اللجنة العلمية.
 - وضع القواعد والشروط الخاصة باختيار العدد المقرر قبوله في البرنامج وفقاً لما يقرره المجلس القضائي.
 - تحديد موعد بدء السنة الدراسية في المعهد لأي من البرامج التأهيلية التي يقدمها وانتهاء تلك السنة والفصول الدراسية فيها ومواعيدها والإجازات الفصلية والسبوعية وأوقات الدوام والدراسة.
 - وضع القواعد الخاصة بالامتحانات وتحديد مواعيدها وطريقة إجرائها ومراقبة سيرها.
 - إقرار نتائج الامتحانات.
 - إقرار كلفة البرامج التأهيلية التي يوفرها المعهد بناء على توصية اللجنة العلمية وتحديد الجهات التي تستوفى منها تلك الكلف.
 - تحديد المكافآت والأجور التي تدفع لقاء التدريس أو التدريب وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية.
 - إصدار التعليمات الخاصة بضبط سلوك الطلبة والإجراءات التأديبية التي تفرض عليهم.
- وخلال العام ٢٠٢١ عقد مجلس إدارة المعهد واحداً وعشرين اجتماعاً لغايات إقرار الخطط التدريبية وتنفيذها، ومتابعة شؤون طلبة الدبلوم والشؤون المالية والإدارية الخاصة بالمعهد واتخاذ خمسة وسبعين قراراً من أبرزها:

أولاً - القرارات الخاصة بالتدريب المستمر:

- إقرار الأسس والمعايير الخاصة لاختيار أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية في المعهد القضائي.
- إقرار تسمية المحاضرين في برنامج التدريب المستمر في المعهد القضائي.
- الموافقة على عقد عدد من البرامج التدريبية للسادة القضاة والموظفين في وزارة العدل ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص الداخلية والخارجية.

(أ) البرامج التدريبية الخاصة بالسادة القضاة:

- إقرار الخطة التدريبية للسادة القضاة للعام ٢٠٢١ التي أعدها المعهد القضائي.
- الموافقة على عقد دورة تدريبية حول اللغة العربية للسادة القضاة وذلك بالتعاون مع أكاديمية (التتال العربي الدولي للتدريب والاختبارات).
- الموافقة على عقد برنامج تدريبي خاص للسادة القضاة حديثي التعيين.

(ب) البرامج التدريبية الخاصة بالسادة الموظفين:

- الموافقة على عقد دورة تأهيل معاونين القضاة لإقليم الشمال للموظفين في وزارة العدل.
- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة موظفي وزارة العدل حول (إعداد المراسلات وصياغتها).
- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة موظفي دائرة إدارة قضايا الدولة حول (قانون إدارة قضايا الدولة/ الملكية العقارية/ أسس تقدير قيمة التعويض).
- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة وكلاء إدارة قضايا الدولة والكادر الإداري المساند لهم حول (إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا الخزينة).

(ج) البرامج التدريبية الخاصة بالجهات الداخلية:

- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة موظفي شركة أرامكس حول التبليغات القضائية.
- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة مفتشي هيئة تنظيم الطيران المدني حول إجراءات الضابطة العدلية.
- الموافقة على عقد دورة تدريبية للسادة كوادر هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ممن يحملون صفة الضابطة العدلية.
- الموافقة على عقد دورات قانونية لموظفي المحاكم المنتدبين للقيام بوظيفة المدعين العامين في المحاكم البلدية من الموظفين القانونيين في وزارة الإدارة المحلية حول مواضيع (قانون أصول المحاكمات الجزائية، مدة التقادم القانونية، قانون التنفيذ).

(د) البرامج التدريبية الخاصة بالجهات الخارجية:

- الموافقة على استضافة برنامج تدريبي عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع ضمن مشاركة المعهد القضائي بجائزة التميز للتدريب القضائي التي ينظمها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية/ جامعة الدول العربية.
- الموافقة على عقد البرنامج التدريبي (بناء القدرات القيادية) للسادة القضاة من رؤساء محاكم ومديري دوائر ومرافق إدارية في السلك القضائي الفلسطيني.
- الموافقة على عقد الدورة المتقدمة للسادة القضاة العسكريين من سلطنة عمان ومن مديرية القضاء العسكري الأردني.

ثانياً: القرارات الخاصة ببرنامج دبلوم المعهد:

- تسمية المحاضرين في برنامج الدبلوم في المعهد القضائي.
- إقرار نتائج امتحانات طلبة دبلوم المعهد القضائي.
- تشكيل لجنة مسابقة القبول في المعهد القضائي للعام ٢٠٢١ لطلبة برنامج الدبلوم الفوج (الحادي والعشرين)، إذ تم استقبال طلبات الإشتراك لهذه المسابقة بشكل إلكتروني.
- قبول الدفعة الجديدة من طلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي الفوج الحادي والعشرين والبالغ عددهم (٢٦) طالباً وطالبة.
- إقرار الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي ووصف المواد الخاص بها.
- الموافقة على الجدول الزمني للسنة الدراسية الأولى للفوج (٢١).
- المصادقة على نتائج وتخرج الفوج (العشرين) من طلبة دبلوم المعهد وإنهاء مدة الدراسة اللازمة للحصول على شهادة دبلوم المعهد القضائي ابتداءً من تاريخ ٢٠٢١/٩/٧.

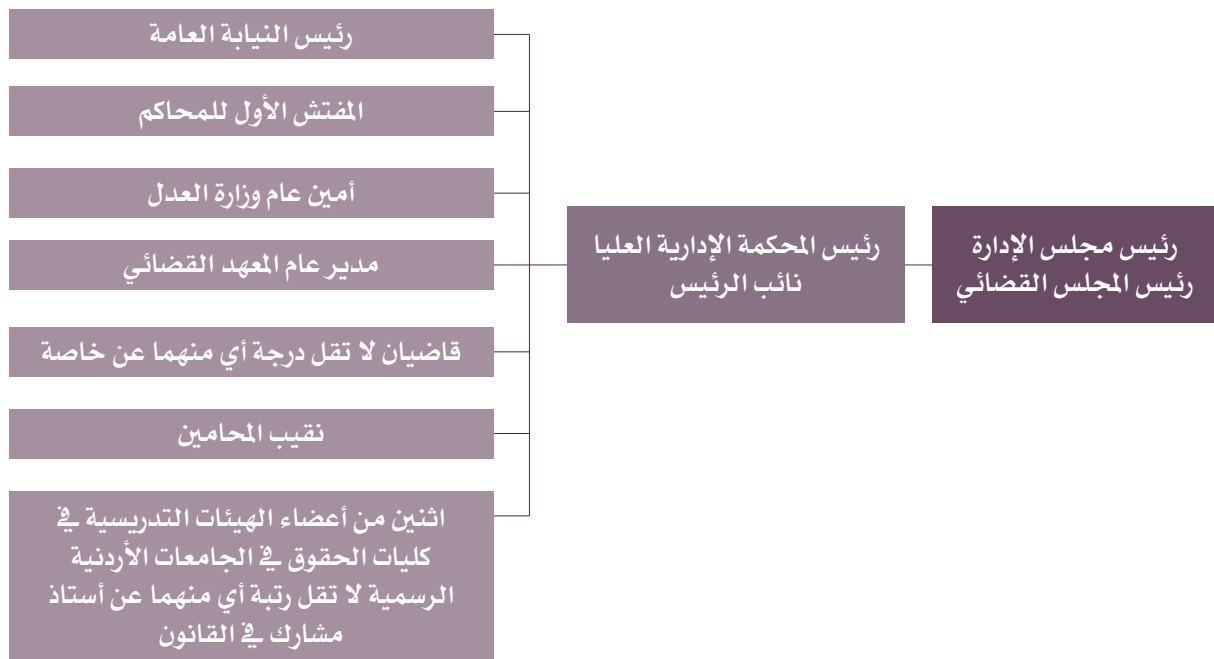
ثالثاً: القرارات الخاصة بالشؤون الإدارية والتنظيمية للمعهد القضائي:

- إقرار مؤشرات المنحة الخاصة بالمعهد ضمن مشروع المساعدة التقنية/ برنامج دعم سيادة القانون في الأردن من خلال الموازنة الممول من الاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٢٠.
- إقرار خطة الاتصال والإعلام للمعهد القضائي للعام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

■ الموافقة على توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الخاصة بالمعهد القضائي وتجديدها مع جهات داخلية وخارجية، فقد كان من أهمها:

- قبول المنحة المقدمة للمعهد القضائي من السادة جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين.
- تجديد اتفاقية الأمن والحماية مع السادة المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.
- الموافقة على اتفاقية نقل ملكية برامج الخدمات الإلكترونية (نظام التسجيل الإلكتروني ونظام تقديم طلبات مسابقة القبول) التي تم تطويرها من مشروع سيادة القانون لصالح المعهد القضائي.
- الموافقة على طلب المساعدة التقنية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حول التدريب القضائي في قانون الإعسار.
- الموافقة على استضافة المعهد القضائي ورشة عمل حول نشر نتائج التقييم النصفى لبرنامج سيادة القانون الممول من الاتحاد الأوروبي.
- الموافقة على إبرام مذكرة التفاهم بين المعهد القضائي والمركز الوطني لحقوق الإنسان.
- الموافقة على تنفيذ مشروع (تطوير أنظمة مكافحة تمويل الإرهاب في الأردن) الممول من مكتب مكافحة الإرهاب - وزارة الخارجية الأمريكية، الذي يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية للمعهد القضائي لإقامة دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين.
- الموافقة على منح معهد القضاء الشرعي نسخة من النظام المحوسب للقبول والتسجيل لبرنامج دبلوم المعهد القضائي وصلاحيه استخدامه.

أعضاء مجلس الإدارة:



اللجنة العلمية

استناداً للمادة التاسعة من نظام المعهد القضائي تتولى اللجنة العلمية الإشراف على الشؤون الأكاديمية والتعليمية في المعهد بما في ذلك ما يأتي:

- التنسيب للمجلس بالأسس والمعايير العلمية لاختيار أعضاء الهيئة التدريسية.
- التنسيب للمجلس بأسماء المحاضرين غير المتفرغين للعمل في المعهد.
- إعداد مناهج الدراسة للبرنامج والخطط اللازمة لهذه المناهج ومفرداتها ووصفها ورفعها إلى المجلس لإقرارها.
- تصميم دورات التدريب المستمر وفق الاحتياجات التي يحددها المجلس القضائي.
- اقتراح الدورات التدريبية والندوات وورش العمل وفق الاحتياجات التي يحددها المدير.
- وضع الأسس اللازمة لتقييم أعضاء الهيئة التدريسية.
- أي مهام أخرى يكلفها بها المجلس أو الرئيس.
- اللجنة العلمية - بموافقة الرئيس - الاستعانة بأي من ذوي الخبرة والاختصاص لغايات إعداد خطط ووصف مفردات مناهج الدراسة والبرامج التي يقدمها المعهد.

وخلال العام ٢٠٢١ عقدت اللجنة العلمية سبعة عشر اجتماعاً تناولت فيها أهم المحاور الآتية:

- التوصية باعتماد ورفع خطة التدريب المستمر القضائية للعام ٢٠٢١ وما تضمنه من منهجية شمولية تكاملية وفق للمسارات الوظيفية والتخصص والاحتياجات التدريبية الفعلية للمتدربين وأصحاب العلاقة.
- التوصية باعتماد ورفع الخطة التدريسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي للفوج الحادي والعشرين وما تضمنه من منهجية شمولية تكاملية تعنى بتأهيل خريج المعهد ليتولى مهامه كقاضٍ للصالح فور انتهاء دراسته التطبيقية في المعهد.
- اعتماد أسس اختيار أعضاء هيئة التدريس والتدريب في المعهد القضائي والأدوات المتفرعة عنها.
- اعتماد مخرجات عمل فريق مؤشرات منحة الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج دعم سيادة القانون في الأردن المؤشر الثاني الخاص بالمعهد من الشريحة الثالثة ورفعها لمجلس الإدارة لإقرارها.
- إقرار (٣٦) موضوعاً بحثياً متخصصاً لغايات تخرج طلبة برنامج دبلوم المعهد الفوج (٢٠) وتسمية المشرفين ولجان المناقشة وكذلك النظر في أي تعديل مقدم من الطلبة.

- النظر في ثمانية طلبات مقدمة لغايات التدريب والتدريس في المعهد وإجراء المقابلات لأصحابها وفق معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس والتدريب في المعهد ورصد النقاط التي تحصلوا عليها.
- الاستئناس برأي اللجنة العلمية فيما احتوته قوائم دور النشر من كتب لغايات شرائها والاستفادة منها في عملية تزويد المكتبة في المعهد وبما يحقق النفع العام ويلبي احتياجات البرامج التدريبية والتأهيلية.
- تم التوصية لعقد ندوتين علميتين الأولى حول «مكافحة العنف ضد النساء» والثانية حول «بدائل الاحتجاز- العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف» وذلك على المستوى الإقليمي، وبمشاركة وحضور نخبة من السادة القضاة ممثلي المعاهد العربية الشقيقة.
- إقرار البرامج التدريبية وفق الإحصائية:

الفئات المستهدفة بالتدريب	عدد البرامج التدريبية
■ القضاة والمدعون العامون. ■ القيادات القضائية في دولة فلسطين. ■ القضاة العسكريون الأردنيون والعمانيون. ■ المدعون العامون لدى محاكم البلديات. ■ الضابطة العدلية لدى هيئة الطيران المدني. ■ محققو هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. ■ طلاب المعهد القضائي. ■ الكوادر الإدارية المساندة في وزارة العدل. ■ موظفو القطاع الخاص «شركة ارامكس».	٢٩
	عدد الموضوعات التدريبية
	١٠٥

أعضاء اللجنة العلمية:

أربعة من غير أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الاختصاص
اثنين من القضاة واثنين من الأكاديميين

مدير عام المعهد القضائي

مئوية الدولة واليوم الوطني للعلم



مئوية الدولة واليوم الوطني للعلم الأردني

مئوية الدولة

شاركت أسرة المعهد القضائي الأسرة الأردنية احتفالاتها بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الدولة الأردنية إذ أقيمت احتفالية في مبنى المعهد بتاريخ ٢٠٢١/٤/٦ تحت رعاية مدير عام المعهد تخللها إلقاء كلمات استذكر فيها ما بذله الهاشميون على مر التاريخ ومنذ فجر الدولة وحتى وقتنا الحاضر في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وتم تشكيل لجنة داخلية للإعداد لهذه المناسبة وفق خطة زمنية محددة أنجزت من خلالها العديد من الأنشطة تمثلت بالآتي:

- صيانة اللوحة التاريخية التي تتضمن مبايعة أهالي الأردن للشريف الحسين بالخلافة.
- إعداد لوحة الشرف الخاصة بالمديرين العامين للمعهد القضائي الأردني.
- إعداد البطاقة التعريفية التي تتضمن نبذة عن المعهد.





■ إنتاج فيديو خاص عن المعهد يتضمن تأسيسه ومسيرته وإنجازاته بإخراج وتنفيذ داخلي وفق الإمكانيات المتاحة ونشره على صفحة الفيس بوك الخاصة بالتزامن مع احتفالات المملكة بمئوية الدولة.

رابط الفيديو: (<https://fb.watch/bBAA-SkeFQ>)

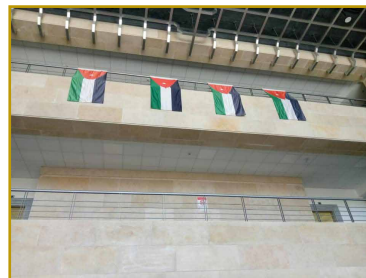
■ تفعيل دور اللجنة الاجتماعية وتكريم عدد من الموظفين الذين مضى على خدمتهم بالمعهد عشرون عاماً.

■ ترميم مجموعة من الوثائق الرسمية المهمة التي تبين أول مراحل تأسيس المعهد القضائي بالتعاون مع مركز التوثيق الملكي على النحو الاتي:

- سجل قرارات مجلس الإدارة للفترة (١٩٨٩-١٩٩٥)
- كتاب إمارة شرق الأردن الذي يتضمن مجموعة من القوانين والأنظمة من (١٩١٨-١٩٣١).
- جريدة الشرق العربي الإصدار الأول (١٩٢٣-١٩٢٤) والإصدار الثاني (١٩٢٤-١٩٢٥).

اليوم الوطني للعلم الأردني

شارك المعهد القضائي الأسرة الأردنية الاحتفال باليوم الوطني للعلم الذي يصادف السادس عشر من شهر نيسان من كل عام باعتباره مناسبة وطنية سنوية أقرها مجلس الوزراء، حيث توشح مبنى المعهد بالعلم الأردني كتعبير عن الاعتزاز بالراية الوطنية التي تعد رمزا لشرف الوطن وسؤدده وكرامته واستقلاله.



الإدارة والتميز



إن تجذير ثقافة التميز يتم من خلال منظومة العمل المؤسسي واستثمار جميع الموارد البشرية ورفع كفاءتهم للارتقاء بمستوى ادائهم للقيام بمهامهم بكفاءة والإمكانات المتاحة لتحسين إجراءات العمل وبيئته، والتركيز على متلقي الخدمة وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وتوقعاتهم والنتائج وجودة المخرجات والخدمات.

واستمراراً للنهج المعمول به من إدارة المعهد وكوادره الإدارية العاملة القائم على مؤسسة العمل والإجراءات لتطوير ما تم إنجازه، اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات خلال عام ٢٠٢١:

الخطط والإجراءات الإدارية واللجان

الخطط والإجراءات الإدارية:

- إعداد الخطط التنفيذية لعام ٢٠٢١ ومتابعتها وتنفيذها.
- إعداد خطة إدارة المعرفة واعتمادها وفق الأصول.
- مراجعة خطة إدارة المخاطر وتحديثها.
- مراجعة استراتيجية المعهد القضائي للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ وتقييمها، في إطار فريق يمثل مديريات المعهد القضائي ووحداته، وإعداد تقرير تقييمي لغايات إعداد خطة استراتيجية للأعوام القادمة.
- اتخاذ جميع التدابير لتحقيق مؤشرات المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٢١ لتحسين أداء المعهد وتفعيله.
- إعداد التقرير السنوي لأعمال المعهد القضائي ٢٠٢٠، وإقراره من مجلس إدارة المعهد ورفع له لخطوة رئيس المجلس القضائي/ رئيس مجلس إدارة المعهد القضائي.
- إعداد «دليل إجراءات الرقابة على أعمال المديريات والوحدات» عملاً بالمادة (٩/ج) من نظام الرقابة الداخلية لسنة ٢٠١١، وإرساله حسب الأصول للمصادقة عليه من معالي وزير المالية.
- إعداد «التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ الخاص بأعمال الرقابة» عملاً بالمادة (٩/ب) من نظام الرقابة المالية لعام ٢٠١١ وإرساله حسب الأصول إلى معالي وزير المالية.
- صدر نظام التنظيم الإداري للمعهد القضائي الأردني رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١ حسب المادة (١٢٠) من الدستور الأردني وأصبح نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- اعتماد الهيكل التنظيمي المحدث للمعهد القضائي وبطاقات وصف مهام المديريات والوحدات الإدارية على ضوء المستجدات (ارتباط المعهد برئيس المجلس القضائي، النظام الجديد، المبنى الجديد...) بحيث أصبح الهيكل التنظيمي يتكون من رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والمدير العام ونائب المدير العام، وثلاث وحدات هي وحدة الرقابة الداخلية ووحدة التخطيط والتميز المؤسسي ووحدة الاتصال والتعاون الدولي وتم استحداث خمس مديريات وهي مديرية دبلوم المعهد، ومديرية التدريب المستمر، ومديرية الموارد البشرية والمالية، ومديرية الشؤون الإدارية، ومديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.
- مراجعة بطاقات الوصف الوظيفي وتحديثها.
- تطوير سلسلة إجراءات إدارية بين الإدارات في المعهد بهدف تبادل المعلومات وتنسيق الجهود والأعمال لتنظيم الفعاليات التدريبية بجودة عالية تساهم في زيادة رضا متلقي الخدمة والشركاء.
- تطوير آلية الإشراف والمتابعة للفعاليات التدريبية وفق التعليمات المعمول بها في المعهد بهدف استثمار الموارد البشرية ولضمان الفعالية والشفافية والعدالة وإتقان العمل وجودته ولتشجيع موظفي المعهد القضائي للقيام بمهامهم.
- الإعداد لمتطلبات المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، فقد تم عقد اجتماع لفريق الجائزة مع الإدارة العليا لغايات مناقشة الفرص التحسينية وتحديد مسؤولية الفرق حسب المعايير ويتم المتابعة مع لجان الجائزة لغايات تقديم تقرير حول نسب الإنجاز في الخطة التحسينية.
- تم خلال هذا العام تسطير (٧٩) مذكرة رقابية تتضمن ملاحظات رقابية على عمل مديريات ووحدات المعهد تحتاج إلى تصويب، ومقترحات للتحسين.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية بإشراكه (كعضو مراقب) في اللجان التي شكلت من عطوفة المدير العام، أو من خلال رئاسة هذه اللجان كلجنة الشكاوى ولجنة إعداد الخطة الاستراتيجية للمعهد القضائي وكذلك الاستمرارية برئاسة لجنة إدارة الأزمات.
- تدقيق المعاملات المالية المنظمة من مديريات المعهد وفق التعليمات إذ تم تدقيق (٤٣) معاملة مالية.
- التطوير المستمر لإجراءات عمل الديوان وتوزيع البريد بواسطة البريد الإلكتروني ويدوياً إلى مديريات المعهد وأقسامه.
- بلغ عدد الكتب الصادرة (١٢٩٥)، وعدد الوارد العام (١٥٥٢).
- متابعة الكتب الصادرة والواردة الخاصة بعمل أقسام المعهد القضائي ومديرياته.
- العمل على أرشفة جميع الكتب الصادرة والواردة والمذكرات الداخلية والبريد الإلكتروني، إذ تم أرشفة (٢٩٦٧) وثيقة.

- استجابة المعهد القضائي لتداعيات جائحة كورونا وإدارة الأزمات والعمل على تطبيق أوامر الدفاع والقرارات الصادرة بموجبها ومنها:
 - تم العمل على إجراء فحص كورونا دوري مرة واحدة كل أسبوعين لكل من موظفي المعهد والهيئة التدريسية وطلبة الدبلوم وموظفي الخدمات المساندة (الأمن والحماية وعمال النظافة) ومتلقي الخدمة خلال فترة جائحة كورونا.
 - متابعة التسجيل على منصة لقاح فايرس كورونا للموظفين والعاملين في المعهد، إذ أخذ جميع موظفي المعهد القضائي اللقاح ما عدا ثلاثة موظفين.
 - تم تفعيل سند أخضر المتعلق ب (أخذ المطعوم) من موظفي المعهد القضائي.
 - ما زال العمل جارياً بوقف استخدام جهاز البصمة من تاريخ ٢٣/٨/٢٠٢٠، حفاظاً على السلامة العامة.
 - إعداد الخطة التنفيذية والإعلامية لأمر الدفاع رقم (٣٥).
 - متابعة التعاميم المتعلقة بالسلامة العامة والتدابير الوقائية خلال فترة جائحة كورونا.

لجان العمل الخاصة بالمعهد:

- إعادة تشكيل لجنة إدارة الأزمات.
- إعادة تشكيل لجنة الشراء المحلي.
- إعادة تشكيل لجنة جرد المستودعات وموجودات المعهد القضائي.
- تشكيل لجنة إعداد خطة التدريب المستمر لعام ٢٠٢٢.
- تشكيل لجنة تقييم وإعداد استراتيجية المعهد القضائي الأردني للأعوام القادمة.
- تشكيل لجنة محتوى الموقع الإلكتروني للمعهد.
- إعادة تشكيل لجنة الاقتراحات والشكاوي.
- تشكيل لجنة تحقيق لغايات التحقيق في مخالفات إدارية.
- إعادة تشكيل لجنة الاستلام في المعهد القضائي.
- إشراك عدد من موظفي المعهد في لجنتي تقدير قيمة واستلام المساعدات والهبات والتبرعات العينية، التي تمنح للمجلس القضائي/ والمعهد القضائي.

الموارد البشرية

- متابعة عملية تقييم الأداء السنوي لموظفي المعهد للعام ٢٠٢١ والإنتهاء منها وإرسالها لوزارة العدل حسب الأصول.
- متابعة كشوفات الدوام الرسمي والإجازات السنوية والمرضية الخاصة بموظفي المعهد القضائي ومخاطبة وزارة العدل بهذا الخصوص.
- متابعة إشراك موظفي المعهد القضائي في العديد من الدورات وورش العمل.
- توجيه عدد من كتب الشكر تقديراً للجهود المبذولة من موظفي المعهد لإنجاح أعمال مسابقة دبلوم المعهد القضائي لعام ٢٠٢١.
- متابعة العمل الإضافي لموظفي المعهد ومخاطبة وزارة العدل لصرف المستحقات المالية.
- تجديد عقود عدد من الموظفين.

الشؤون المالية

- إعداد خطة شراء مقترحة تبين احتياجات المعهد المستقبلية لعام ٢٠٢٢.
- بلغ مجموع الإيرادات المحصلة لعام ٢٠٢١ وحتى تاريخه (عشرة آلاف وأربعمئة وتسعة وثمانين) ديناراً وهي ما تمثل (رسوم الدورات التدريبية لجهات خارجية وداخلية وبدل رسوم استخدام مرافق المعهد) وتم إيداعها لحساب الإيرادات العامة في وزارة المالية.
- تغطية جميع الاحتياجات اللازمة من تأمين الضيافة ولوازم وقرطاسية وغيرها لضمان حسن سير تنفيذ العمل في المعهد، وذلك من خلال اختيار موردي الخدمة ذوي الجودة العالية في الخدمات والسعر المناسب.
- متابعة جميع الفواتير وكشوفات مكافآت المحاضرين وغيرها المرسلة إلى الدائرة المالية في وزارة العدل والمجلس والقضائي لحين صرفها حسب الأصول.
- المتابعة والتنسيق مع المديريات والوحدات والأقسام لإعداد بطاقات المشاريع الرأسمالية الخاصة بالمعهد، وتحديد الاحتياجات من النفقات الجارية والرأسمالية لعام ٢٠٢٢.
- توريد مجموعة من الأثاث لمبنى المعهد لغايات تهيئة الجناح الإداري والجناح التدريبي وتجهيزهما.
- بلغت المبالغ المرصودة للمعهد القضائي لسنة ٢٠٢١ ضمن موازنة المجلس القضائي مبلغ (٥٠٦) آلاف دينار منها (٣٠١) ألف دينار للنفقات الجارية و (٢٠٥) آلاف دينار للنفقات الرأسمالية.
- العمل قائم على إصدار أوامر حركة ورقياً وإلكترونياً (نظام التتبع الإلكتروني) لحين اعتماده من وزارة النقل، إذ يتم من خلال هذا النظام فتح أوامر الحركة وإغلاقها إلكترونياً وتحديد مكان التوجه واسم السائق والوقت وغيرها عند تحريك مركبات المعهد.



إدارة المبنى

- العمل على استدامة عمل المبنى والتأكد من أعمال الصيانة وإجراءات السلامة العامة ووسائلها، والبروتوكول الصحي.
- العمل على التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لغايات استدامة عمل المبنى وإجراءات مختلف الفعاليات الخاصة به.
- مواصلة العمل على تعقيم مبنى المعهد القضائي حفاظاً على السلامة العامة والتواصل مع الجهات الشريكة لهذه الغاية.
- تقديم وإعداد جميع الخدمات اللوجستية الخاصة بفعاليات المعهد القضائي من تجهيز القاعات والمسارح وتقديم خدمات الضيافة للمشاركين في هذه الفعاليات، إذ بلغ عدد الفعاليات التي تم تنظيمها على النحو الآتي:
 - عدد القاعات التي تم تجهيزها للدورات التدريبية للسادة القضاة (٢٨٨).
 - عدد القاعات التي تم تجهيزها للدورات التدريبية للسادة الموظفين (١٧٠).
 - عدد الفعاليات التي تم تنظيمها مع الجهات الداخلية والخارجية (٨).
 - متابعة أعمال النظافة والمخاطبات الرسمية وكشف الدوام الرسمي الخاص بعمال النظافة.
 - متابعة عمل ودوام موظفي الأمن والحماية المكلفين من مؤسسة المتقاعدين العسكريين للعمل لدى المعهد القضائي.



إيماناً من إدارة المعهد بأهمية الاتصال ودوره في نجاح أي مؤسسة وأهميته للمعهد على وجه الخصوص في إبراز الدور الذي يهدف إلى تحقيق أهدافه التنظيمية والاستراتيجية بإطلاع الجمهور على الأنشطة التي تم تنفيذها، فقد تم تنفيذ الهدف الاستراتيجي الرابع أهداف استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة في الأردن ٢٠١٨-٢٠٢١ الخاص بالمعهد القضائي «زيادة الوعي والثقافة الإعلامية القضائية لدى المعنيين في قطاع العدالة» بهدف رفع كفاءة الكادر الإعلامي والجهات المختصة في مؤسسات قطاع العدالة التي تتولى نشر الثقافة القانونية والقضائية للجمهور بمختلف مستوياته وتهيئة الكادر معرفياً ومهارياً.

كما تم تطوير خطة الاتصال والإعلام لعام ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ واعتمادها من مجلس إدارة المعهد وقد ارتكزت الخطة لتحقيق أهدافها بشكل كبير على دقة الاستهداف وتحليل الشركاء والفئات التي يرغب المعهد في التواصل معها والرسائل الرئيسية لكل فئة.

أهداف الخطة:

- تحقيق اتصال فعال مواكب ومطور لتعزيز هوية المعهد وزيادة الوعي حول أهدافه ومبادراته.
- نشر الوعي برسالة المعهد ورؤيته وترسيخ هوية المعهد المؤسسية الإيجابية لدى الشركاء محلياً ودولياً.
- تأسيس العلاقة ما بين المعهد القضائي والشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.
- ضمان توفير المعلومات الصحيحة وضمان التواصل الفعال مع الشركاء والفئات المستهدفة.
- تعزيز ثقة المجتمع برسالة المعهد القضائي.
- تحفيز الاتصال الداخلي من خلال آليات وإجراءات واضحة ومحددة.

وتم تضمين أدوات وأنشطة لدعم الاتصال الخارجي وشملت الهوية المؤسسية، والفعاليات الترويجية (الافتتاح والاختتام وتوزيع الشهادات وتنظيم المسابقات القضائية)، والاتصال الرقمي، والعلاقات الإعلامية، والمطبوعات، وقصص النجاح، والمواد الترويجية، والحملات، إضافة إلى الاتصال الرقمي والاتصال الداخلي.

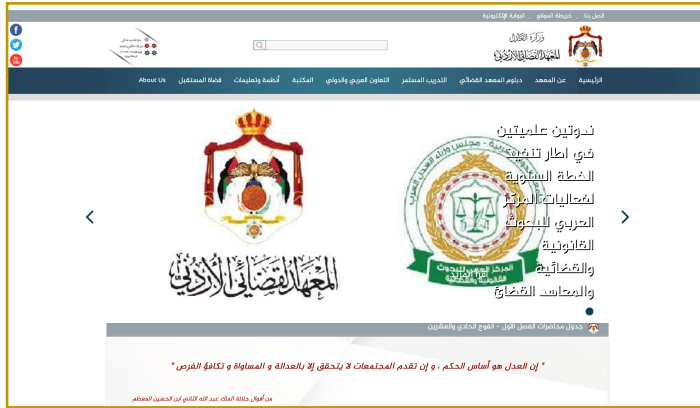
الهوية البصرية

تم تحديث الهوية البصرية للمعهد القضائي من خلال تصميم جديد وتم تطبيقه على أدوات اتصال مختلفة مثل المطبوعات كالياطات العامودية (Rollup) والمجلدات ودفاتر الملاحظات والعروض التقديمية والشهادات الجدارية، كما استخدمت الهوية البصرية الجديدة على باجات طلاب برنامج الدبلوم وتحديث المواد الترويجية مثل الدروع.

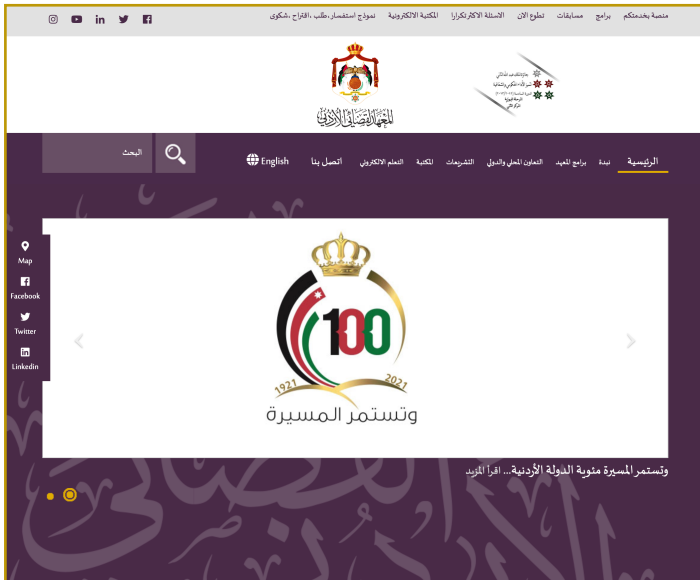
الاتصال الرقمي

الموقع الإلكتروني الحالي:

- استمرار عملية متابعة الأمور الفنية على الموقع الإلكتروني الحالي للمعهد القضائي ومتابعة حل الأعطال التي تظهر مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، كذلك عملية متابعة رفع المحتوى الخاص بأعمال المعهد .
- يتم إصدار التقارير المتعلقة ببيانات نتائج تقييم المحاضرين لبرنامج الدبلوم (المواد الصفية والدورات التدريبية).



- رفع العلامات لطلبة الدبلوم من خلال البوابة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للمعهد بعد إقرار العلامات من قبل مجلس الإدارة إلى أن تم تفعيل منصة التعلم الإلكتروني لبرنامج الدبلوم تم إتاحة الخدمات على المنصة الجديدة.



- موقع إلكتروني جديد: تم تطوير موقع إلكتروني جديد للمعهد وعكس الهوية البصرية عليه وفي هذا الإطار تم تحديث المحتوى كما تم العمل على تصميم الموقع الإلكتروني الجديد بالتعاون مع الشركة المنفذة لأعمال الموقع التي تم إحالة عطاء الموقع الإلكتروني الجديد عليها، ومتابعة الأمور الفنية وتزويدها بجميع الاحتياجات الفنية والرد على الاستفسارات الواردة من أجل الوصول للشكل الأمثل للموقع الإلكتروني الجديد.

- مواقع التواصل الاجتماعي: يتم تحديث الصفحات الخاصة بالمعهد بشكل دائم من خلال نشر أخبار المعهد وإبراز أنشطته والسعي الدائم للوصول إلى شريحة أكبر من الفئات المستهدفة.



- البريد الإلكتروني: تم تصميم بطاقة تعريفية لكل موظف خاصة بالبريد الإلكتروني.
- الرسائل القصيرة: يتم استخدام الرسائل القصيرة بشكل دائم للتبليغ حول أنشطة محددة.





■ حملات التوعية: لتحقيق هدف تعزيز التواصل الفعال مع الجمهور والمنتفعين من خدمات المعهد ورفع مستوى الوعي بالأعمال التي يقدمها والذي من شأنهما أن يعمل على تحفيزهم للاستفادة من خدماته تم إعداد حملة إلكترونية (إضاءات على ٢٠٢٠) للتوعية بأبرز إنجازات المعهد خلال العام ٢٠٢٠، وتم نشرها على صفحة الفيس بوك الخاصة بالمعهد.

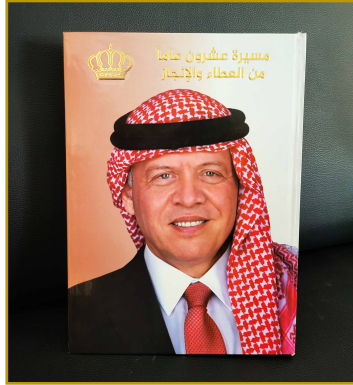
رابط الحملة: (<https://www.facebook.com/media/set/?set=a.2887459131572764&type=3>)

■ العلاقات الإعلامية:

- تتم متابعة فعاليات المعهد ومشاركة الأخبار المنشورة عن فعالياته من وسائل الإعلام الإلكترونية.
- تصميم فيديو خاص بالمعهد بالتعاون مع جريدة الرأي، ألقى فيه الضوء على دور المعهد كصرح تأهيلي قضائي متميز على مستوى الشرق الأوسط والعالم، وتخلل الفيديو لقاء مع عطوفة مدير عام المعهد التي تحدثت عن أهدافه ومهامه ومسيرته، والتحدث لعدد من طلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي (الفوج العشرين).



- مشاركة المعهد القضائي بفصل خاص بالعدد الثاني من الموسوعة الوطنية (مسيرة عشرون عاماً من العطاء والإنجاز) التي تم إنجازها من مؤسسة الفكر السامي، جنباً إلى جنب مع مؤسسات وشخصيات وطنية.



وخن اليوم غداً لإعادة إحياء الروح التي بني لها وعليها الأردن قبل ١٠٠ عام، لذلك أدعو الأردنيين اليوم، وهم مضمون خور المئوية الثانية، أن يتذكروا دائماً ما نجتمعنا كـ شعب بنى أقوى المؤسسات، وأنشأ دولة كان البعض يراهن على أنها لن تقوم، وأن يتذكروا ما مر بنا به ومن به آباؤنا وأجدادنا من تحديات وصعاب، وظلم أحياناً، وما دفعنا له من مواقفنا العروية وما علمه علينا أردنيشاً وهويتنا، التي انصهرت فيها كل المنابت والأصول. ونطق للأردنيين الفخر بسمعة وطننا والتقدير الكبير الذي حظي به.

عبد الله الثاني ابن الحسين

الاتصال الداخلي

أبرز أدوات الاتصال الداخلي التي تم اتخاذها (أدوات نشر المعلومات ومشاركتها):

- إعداد واعتماد تعميم لتنظيم مشاركة معلومات الفعاليات مع وحدة الاتصال والإعلام
- إنشاء ملف مشترك لسهولة وصول فريق المعهد للنماذج الموحدة التي تم اعتمادها من الإدارة العليا.

البرامج وجودة التدريب



انطلاقاً مما تضمنه الهدف الأول من المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي بإعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية، ينفذ برنامج دبلوم المعهد القضائي على مدار سنتين دراسيتين مقسمة إلى فصول دراسية ضمن مدد زمنية ووفقاً لخطة دراسية محددة.

وفيما يلي موجز عما قدمه البرنامج للعام ٢٠٢١:

أولاً: مسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي

تعد مسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي الطريقة المثلى لغايات استقطاب المرشحين لتولي منصب القضاء، وقد درجت العديد من الدول على تضمينها للأنظمة الخاصة بالمعاهد القضائية لضمان مأسستها وشفافيتها. والأردن ليس استثناء، فالمعهد القضائي الأردني يختص بالتدريب القضائي التأسيسي والمتخصص إذ يعتمد في سبيل استدامة العمل لرفد المجلس القضائي باحتياجاته السنوية من المؤهلين لتولي منصب القضاء من خلال البرنامج ابتداءً من استقطاب الأشخاص الأكفاء لتأهيلهم وتدريبهم وإكسابهم الكفايات المعرفية والمهارية والسلوكية اللازمة لحمل هذه الرسالة الجليلة وتطبيقاً لنظام المعهد القضائي قرر المجلس القضائي حاجته لاستقطاب (٨٠) من المؤهلين لتولي منصب القضاء، تعد هذه المسابقة أولى المسابقات التي أجريت في ظل النظام النافذ المفعول وكذلك من أولى المسابقات التي تضمنت إجراءات سير تقديم الطلبات بصورة رقمية حيث بوشر في ضوء هذا القرار باتخاذ الترتيبات اللازمة على النحو الآتي:

إجراءات مسابقة القبول:

- صدر قرار مجلس إدارة المعهد بفتح باب القبول بناءً على كتاب رئيس المجلس القضائي باحتياجات الجهاز القضائي.
- تشكيل لجنة مسابقة القبول واللجنة المساندة ولجنة الترتيبات اللوجستية.
- فتح باب القبول لاستقطاب المرشحين ممن انطبقت عليهم شروط القبول الواردة في المادة (١٠) من نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠ من السادة موظفي وزارة العدل الحقوقيين والمحامين الأساتذة وأوائل خريجي الجامعات الأردنية لآخر ٣ سنوات، أعلن عن المسابقة في الصحف الرسمية ورفّع الإعلان على الموقع الإلكتروني للمجلس القضائي والمعهد القضائي بتاريخ ٢٤/١/٢٠٢١.
- نظراً لظروف جائحة كورونا وحفاظاً على السلامة العامة وتحقيقاً للشروط الصحية تم استقبال الطلبات إلكترونياً من خلال نظام المسابقة الإلكتروني الذي أعد لهذه الغاية بمساعدة تقنية من برنامج دعم سيادة القانون USAID.

- إعداد دليل إرشادي يوضح كيفية استخدام البرنامج لتسجيل الطلبات ورفع الوثائق للراغبين بالتقديم وتم رفعه على الموقع الإلكتروني للمعهد كما تم تخصيص خط ساخن للإجابة عن تساؤلات مقدمي الطلبات إضافة إلى الإيميل الخاص للمسابقة .
- تدقيق الطلبات من اللجنة المساندة ورفع الحالات الخاصة إلى لجنة مسابقة القبول للبت فيها وبناء على ذلك فصلت لجنة مسابقة القبول بالحالات الخاصة وبالاغراض المتعلقة بالرفض نظراً لفتح باب الاعتراض لمدة ثلاثة أيام.
- بلغ عدد الطلبات المقدمة (١١٤٢) طلباً، استوفى الشروط (٦٥٩) طلباً، وتم إقرار أسماء المتقدمين للمسابقة المستوفين الشروط من مجلس إدارة المعهد والإعلان عن تحديد موعد عقد الامتحان الكتابي في الصحف الرسمية بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٢١، ورفع على الموقع الإلكتروني وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعهد .
- تسمية ثلاثين قاضياً للقيام بأعمال المراقبة في الامتحان بالإضافة لموظفي المعهد الإداريين وتم بهذا الخصوص عقد اجتماع لرئيس لجنة مسابقة القبول ومدير عام المعهد القضائي مع المراقبين للتسيق ولإطلاعهم على الإجراءات التي يجب اتباعها في قاعات الامتحان لضمان حسن سير الامتحان.
- اتخاذ جميع التدابير الإدارية والاجرائية واللوجستية للاستخدام الأمثل لإمكانيات مبنى المعهد القضائي من بنية تحتية وإمكانات لوجستية واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على التباعد والشروط الصحية اللازمة نظراً لعدد المتقدمين لتوفير البيئة اللازمة لعقد الامتحان. وفي سبيل إتمام العملية بنجاح وإجراء المخاطبات مع الجهات ذات العلاقة وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لانعقاد الامتحان من وزارة الصحة، كما تم تدريب كوادر المعهد حول إجراءات الامتحان وتوزيع المهام لسهولة الوصول إلى المعلومة من الممتحنين، وقام المعهد وفقاً لإمكانيته بتسجيل فيديو ورفع على الموقع الإلكتروني وصفحة الفيس بوك الخاصة بالمعهد لشرح الإجراءات التي يجب اتباعها في يوم الامتحان ولبيان ما هو متوقع من المتقدمين.
- عقد امتحان القبول الكتابي بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٢١، إذ بلغ عدد المتقدمين للامتحان (٥٥٥) متسابقاً وتغيب عنه (١٠٤) متسابقين، وقامت لجنة مسابقة القبول بتصحيح أوراق الامتحان الكتابي.
- إقرار مجلس إدارة المعهد أسماء المرشحين الذين استوفوا شروط الواردة بنظام المعهد القضائي المعمول به، واعتماد تبليغ الناجحين في الامتحان الكتابي بموعد المقابلات الشخصية بالرسائل النصية (SMS) إذ بلغ عدد الناجحين (١١٤) متسابقاً أي ما نسبته ٢٠,٥٪ ومن خلال النتائج ووفقاً للفئات المتقدمة للامتحان ٧٤ من (٤٠٨) من فئة المحامين (أي ما نسبته ١٨,١٪) من ضمنهم (٥١) إناث و٦٦ من (٢٦) من فئة موظفي وزارة العدل أي ما نسبته (٢٣٪) من ضمنهم (١) أنثى، في حين كان عدد الناجحين من فئة الأوائل (٣٤) من (١٢١) أي ما نسبته (٢٥,٧٪) من ضمنهم (٢٣) أنثى.
- عقد الامتحان الشفهي للمتسابقين الذين اجتازوا الامتحان الكتابي على مدار (١٠) أيام.

■ أصدر مجلس إدارة المعهد القضائي قراراً بقبول (٢٦) من المؤهلين الذين تم اختيارهم من الحاصلين على أعلى العلامات في امتحان مسابقة القبول.



الدليل الإجرائي لإعداد وتنظيم مسابقة قبول برنامج دبلوم المعهد القضائي

تم إعداد دليل خاص يوضح إجراءات إعداد وتنظيم مسابقة القبول في المعهد القضائي بداية من كتاب رئيس المجلس القضائي باستقطاب طلبة للدراسة في برنامج دبلوم المعهد القضائي مروراً بجميع الإجراءات والترتيبات اللوجستية والإدارية والأمنية وصولاً إلى إعلان النتائج النهائية لأسماء المقبولين في برنامج دبلوم المعهد القضائي.

صور من مسابقة القبول لعام ٢٠٢١



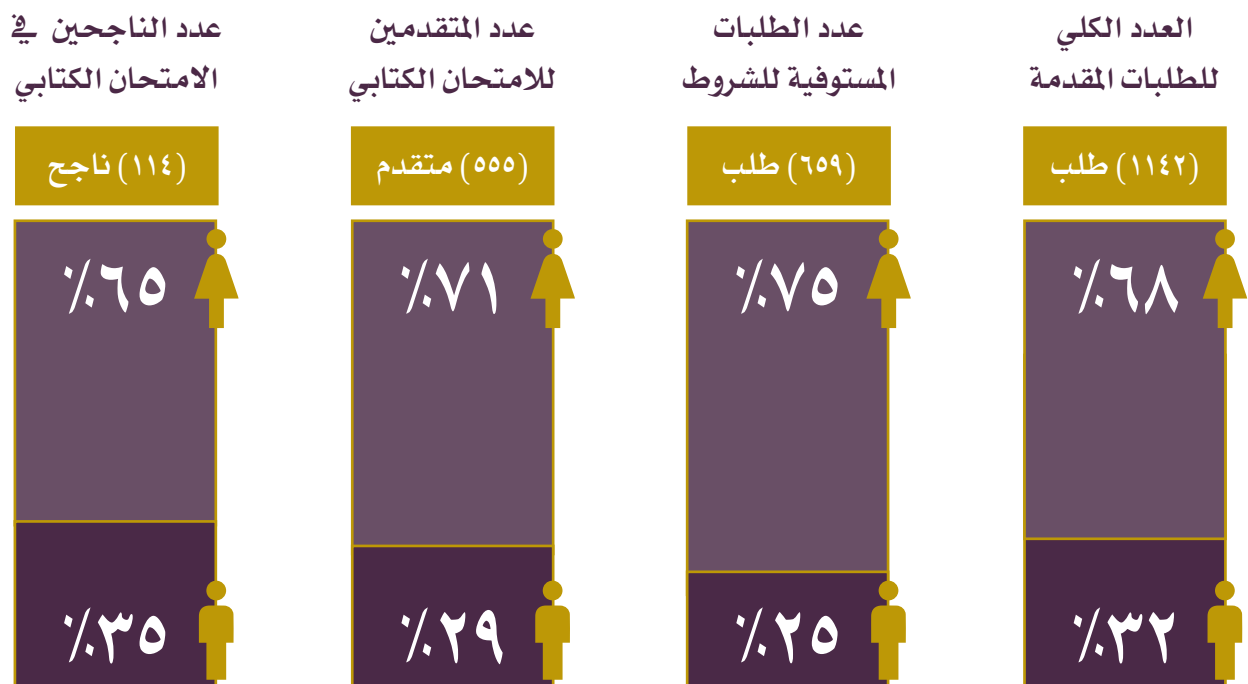
الدراسة التحليلية

نظراً لارتباط المعهد الحالي برئيس المجلس القضائي استناد لنظام المعهد القضائي الأردني رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠ ولضرورة التوثيق ارتأى المعهد القضائي الأردني في ضوء إجراء مسابقة القبول للفوج الواحد والعشرين. إعداد دراسة إحصائية تحليلية معمقة هي الأولى من نوعها لغايات دعم صناعة القرار، وإن ما كان يصدر سابقاً هو تقارير إحصائية أولية، على الرغم من أن مثل هذه الدراسة مهمة للعديد من الجهات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخرجات هذه المسابقة ومنها الجامعات ونقابة المحامين ووزارة العدل، ذلك أن مدخلات الجهاز القضائي من القضاة والتي تلتحق ابتداءً بالمسابقة هي مخرجات هذه الجهات من الفئات الثلاث التي نص نظام المعهد القضائي على أحقيتها بالالتحاق بالمسابقة وهي: المحامون، وأوائل الجامعات الحكومية والخاصة، وموظفو وزارة العدل.

وارتكزت الدراسة على التحليل لأعداد ونسب المتقدمين للمسابقة وللنتائج المترتبة عليها ضمن جداول ورسومات بيانية ارتكزت في تحليلها للمتقدمين للامتحان الكتابي من حيث الفئات المستهدفة وتصنيفاتها على ما نصت عليه المادة (١٠) من نظام المعهد القضائي وبما يشمل المتغيرات المدخلة وهي: العمر، الحالة الاجتماعية، الجنس، فئة القبول، اسم الجامعة، نوع الجامعة، سنة التخرج، معدل الثانوية، الخبرة، فرع شهادة الثانوية، نتيجة الامتحان الكتابي.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة تضمنت العديد من النتائج والتوصيات بهدف فهم أوفى لفعالية نظام المعهد النافذ وسوف يتم الاستناد إليها مستقبلاً من المعهد والجهات ذات العلاقة والإسهام في تطوير مخرجاتها.

ولعرض جزء من النتائج تم تضمين الرسوم البيانية التوضيحية التالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي:



ثانياً: خطة الدبلوم للفوج الحادي والعشرين

إدراكاً من إدارة المعهد بأهمية التطوير المستمر لبرنامج التأهيل في المعهد القضائي وتحسين مخرجاته ولأهمية الخطة الدراسية في الارتقاء بجودة التأهيل والأداء، قام مجلس الإدارة بتطوير وإقرار خطة الدبلوم للفوج الحادي والعشرين بمكوناتها (النظرية والعملية والمهارية) بحيث تكون مواكبة للتطورات التشريعية والخطط المستقبلية لعمل المعهد المؤسسي، كما تم إقرار التقويم السنوي. والوصف للخطة وذلك بعد دراسة نتائج تطبيق الخطة الدراسية السابقة واستخلاص المعلومات الخاصة بالتغذية الراجعة وفق أطر علمية ونهج تشاوري تشاركي مع الجهات ذات العلاقة وعلى النحو الآتي:

- عقد عدة اجتماعات للسادة الهيئة التدريسية من الفصل الثالث والرابع للفوج العشرين لمناقشة خطة الدبلوم للفوج العشرين.
- عقد اجتماع لقضاة الملازمة لدى محكمة بداية عمان لأخذ التغذية الراجعة حول برنامج التعلم بالملازمة الذي تم تطبيقه ضمن خطة الدبلوم للفوج العشرين.
- عقد اجتماع لقضاة الملازمة لدى محكمة غرب عمان لأخذ التغذية الراجعة حول برنامج الملازمة الذي تم تطبيقه ضمن خطة الدبلوم للفوج العشرين.
- عقد اجتماع لطلبة الفوج العشرين لأخذ التغذية الراجعة حول الخطة الدراسية المعمول بها.
- وتجدر الإشارة إلى الخطة التي تم تطويرها تضمنت العديد من التعديلات على الخطة السابقة وعلى النحو الآتي:
 - تقسيم العام الدراسي لبرنامج الدبلوم في المعهد إلى ثلاثة فصول ومدة كل فصل (١٦) أسبوع موزعة بحيث يكون الفصل الأول والثاني والرابع والخامس مواد ومساقات دراسية، تتضمن (٣٣) مادة دراسية موزعة على (٨٥) ساعة صفية، وبالإضافة لدورات تدريبية.
 - إفراد فصول مستقلة في كل سنة دراسية (الفصل الثالث والفصل السادس) كتطبيق عملي يتضمن: التعلم بالملازمة لدى محاكم الصلح، والمحاكمات الصورية، وساعة صفية نقاشية، وزيارات ميدانية لمؤسسات لها صلة بالعمل القضائي).
 - يكون بعد نهاية كل فصل دراسي عطلة لمدة أسبوع، وبعد نهاية السنة الدراسية الأولى عطلة لمدة أسبوعين.
 - إعداد وصف لجميع المواد الدراسية يتناسب مع الهدف من برنامج الدبلوم.
 - تعديلات على بعض المواد الدراسية في الخطة (دمج/ حذف/ تعديل مسمى) بحيث تم إضافة بعض الموضوعات المستحدثة كالعقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف بالإضافة إلى العديد من الموضوعات المتخصصة.



أفواج برنامج دبلوم المعهد القضائي

الفوج العشرون

أنهى طلبة الفوج العشرين البالغ عددهم (٣٦) طالباً وطالبة متطلبات الحصول على دبلوم المعهد القضائي وتمت المصادقة على تخريجهم بموجب قرار مجلس الإدارة ابتداءً من ٧ / ٩ / ٢٠٢١.

أولاً - تنفيذ متطلبات الخطة الدراسية لطلبة الفوج العشرين السنة الثانية على النحو الآتي:

■ تنفيذ المتطلبات الصفية

- | | |
|--|--|
| - الفصل الثالث: | - الفصل الرابع: |
| □ القانون المدني. | □ تطبيقات عملية في عقود الإيجار. |
| □ تطبيقات عملية في قانون التنفيذ. | □ تطبيقات عملية في القضايا التجارية. |
| □ إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الأحكام الوطنية. | □ تطبيقات عملية في قانون العمل والمنازعات في قانون الضمان الاجتماعي. |
| □ تطبيقات عملية في المنازعات العقارية. | □ تطبيقات عملية في التشريعات المالية والمصرفية. |
| □ تطبيقات عملية في قانون الشركات. | □ المسؤولية الطبية المدنية والجزائية. |
| □ تطبيقات عملية في الطب الشرعي. | □ الجرائم الإلكترونية. |
| □ تطبيقات عملية في عقود التأمين ونظام التأمين الإلزامي. | □ مادة اللغات (اللغة الإنجليزية، الفرنسية). |
| □ تطبيقات عملية في قانون الأحداث. | |

■ الدورات التدريبية للفصلين الثالث والرابع:

تم تنفيذ الدورات التدريبية التالية:

- دورة مهارات الاتصال والتواصل بواقع (٤٤) ساعة لكل شعبة.
- دورة المبادئ العامة المحاسبية والمالية بواقع (١٨) ساعة لكل شعبة.
- دورة مهارات الطباعة / مهارات الحاسوب بواقع (٣٠) ساعة لكل شعبة.
- دورة إدارة ملف الدعوى بواقع (١٢) ساعة لكل شعبة.
- دورة التطبيقات العملية لقانون البيانات بواقع (١٨) ساعة لكل شعبة.
- دورة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي بواقع (١٨) ساعة لكل شعبة.
- دورة تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية بواقع (٢٤) ساعة لكل شعبة.

■ تنفيذ الزيارات لمؤسسات ذات صلة بالعمل القضائي:

- زيارة محكمة الجنايات الكبرى بواقع زيارتين.
- زيارة مركز إصلاح وتأهيل الجريدة بواقع زيارتين.
- دائرة مراقبة الشركات بواقع زيارتين.
- المركز الوطني للطب الشرعي بواقع زيارتين.
- محكمة الأحداث ودور الرعاية بواقع زيارتين.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان بواقع زيارتين.

■ برنامج التعلم بالملازمة:

- استكمال برنامج التعلم بالملازمة لطلبة الدبلوم في محاكم الصلح بملازمتهم لقضاة الصلح حقوق/ جزاء، بعد تعليقه خلال الفصل بسبب جائحة كورونا.
- حوسبة تقرير برنامج التعلم بالملازمة.
- الإعداد والتنظيم لامتحانات نهاية الفصل الثالث والنصفية والنهائية للفصل الرابع / السنة الثانية.
- إعداد برنامج الامتحانات ورفعها على لوحة الإعلانات والموقع الإلكتروني للمعهد والتطبيقات الذكية المستخدمة للتواصل مع الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية واتخاذ جميع الترتيبات الإدارية لعقد وتسيير أعمال الامتحانات وفق الجدول الزمني وتم إقرار العلامات من مجلس الإدارة ونشرها ضمن الحسابات الإلكترونية للطلبة على الموقع الإلكتروني للمعهد.

■ مادة مساق البحث العلمي:

- تسمية مشرفي مادة مساق البحث العلمي وتزويدهم بإجراءات البحث العلمي وتوزيع الطلبة عليهم.
- إعداد نماذج خاصة (تسليم مواضيع الأبحاث، زيارة المشرفين)
- تحديد موعد مناقشة وتسليم الأبحاث.
- تسمية لجان قضائية متخصصة لمناقشة لمادة مساق البحث العلمي.
- اعتماد مواعيد مناقشة أبحاث الطلبة وتوزيعها على لجان المناقشة والطلبة.
- استلام نسخ الأبحاث من طلبة الفوج العشرين وتوزيعها على لجان المناقشة.
- تنفيذ مناقشة الأبحاث وفق الجدول الزمني.
- استلام نسخ الأبحاث النهائية وملخصاتها ورقياً وإلكترونياً، ونموذج ترخيص للبحث من كل طالب وتسليمها إلى مكتبة المعهد.

ثانياً: لتعزيز المعرفة القانونية والعلمية لدى طلبة برنامج الدبلوم تم في هذا الإطار:

- توزيع (مواد قانونية) خاصة بمتطلبات الفصل الرابع
- عقد دورة تدريبية بعنوان «أساليب البحث العلمي» لطلبة الدبلوم بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان.
- تزويد طلبة دبلوم المعهد بمواد الفصل الرابع إلكترونياً.

ثالثاً: استخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع (التعلم عن بعد)

- عقد محاضرة تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية لاستخدام تطبيق التعلم عن بعد (Microsoft teams) بالتعاون مع قسم تكنولوجيا المعلومات، وذلك لإدامة العملية التدريبية والتأهيلية في المعهد في حال حدوث أي طارئ.
- إلحاق الطلبة المصابين بفيروس كورونا بمحاضراتهم اليومية عن بُعد بواقع (٢٩٣) محاضرة.
- تنفيذ (١٠) محاضرات عن بعد للدورات التدريبية التالية (إدارة ملف الدعوى، تطبيقات عملية في قانون البينات، مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي) باستخدام تطبيق مايكروسوفت تيمز لغايات السلامة العامة.

رابعاً: تفعيل نظام الدبلوم الإلكتروني وتوزيع الحسابات للطلبة والمحاضرين وتنفيذ محاضرة تعريفية بالنظام.

خامساً: إنجاز كشوفات العلامات والمصدقة والجدارية للفوج وذلك بعد اعتماد تصميم جديد لكل منها.

سادساً: استحداث وتعديل تقارير نظام القبول والتسجيل.

الفوج الحادي والعشرين

أدى طلبة الفوج الحادي والعشرين القسم أمام مدير عام المعهد وتمت مباشرة الدراسة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ والبدء بتنفيذ متطلبات الخطة الدراسية للسنة الدراسية الأولى على النحو الآتي:

■ تزويد الهيئة التدريسية بجدول المحاضرات اليومية وكشوف المواظبة وكشوف العلامات والتقويم الفصلي كما تم تزويد الطلبة بجدول المحاضرات اليومية والخطط والمواد الدراسية إلكترونياً.

■ تنفيذ المتطلبات الصفية:

- قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش.
- تطبيقات عملية في القانون المدني (١).
- تطبيقات عملية في قانون البينات.
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات المدنية (١).
- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (١).
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات الجزائية (١).
- المهارات اللغوية في صياغة الأحكام والقرارات القضائية.
- لغة أجنبية / اللغة الإنجليزية (١).
- مهارات الاتصال والتواصل.
- تطبيقات عملية في القانون المدني (٢) / أحكام الالتزام .
- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (٢).
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات الجزائية (٢) وأصول قواعد الإثبات الجزائية.
- تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات المدنية (٢) وأصول قواعد الإثبات المدنية.
- صياغة وتسبيب الأحكام والقرارات القضائية.
- العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف.
- أصول التفسير القانوني.
- لغة أجنبية / اللغة الإنجليزية.
- عقد امتحاني نصف الفصل والنهائي لمادة قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش إلكترونياً في مختبرات المعهد.

■ الدورات التدريبية:

تنظيم جدول لعقد دورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات الطباعة بواقع (٢٨) ساعة.

صور قسم طلاب دبلوم المعهد القضائي الأردني - الفوج الحادي والعشرين:



الاتصال والتواصل مع طلبة برنامج الدبلوم

- لغايات سرعة الاتصال والتواصل مع الطلبة تم إنشاء مجموعة للطلبة على تطبيقات التواصل الذكية.
- عقد اجتماع تعريفى للفوج الحادي والعشرين مع المدير العام ومديري المديريات ورؤساء الأقسام في المعهد.
- تنفيذ أجندة زيارة لمحكمة بداية عمان لثلاثة طلاب ممن ليس لديهم معرفة بأعمال المحاكم للاطلاع على أعمالها.
- عقد امتحان تشخيصي لمادة اللغة الإنجليزية لطلبة الفوج الحادي والعشرين.
- عقد اجتماع إدارة المعهد والهيئة التدريسية للفصل الأول/ للفوج الحادي والعشرين لمناقشة المواد الدراسية.
- عقد اجتماع إدارة المعهد مع الفوج الحادي والعشرين لأخذ تغذية راجعة عن الفصل الأول.
- تعريف طلبة الفوج بنظام الدبلوم الإلكتروني وعرضه عليهم في المختبر.
- تصميم وتسليم هويات تعريفية (باجة) لطلبة الفوج خلال الفصل الأول.
- توزيع بوزرات موقع قرارك القانوني على الفوج خلال الفصل الأول.
- إرسال حسابات قسطاس على الإيميلات الخاصة للطلبة.
- تسليم أجهزة حواسيب محمولة لطلبة الفوج الحادي والعشرين.

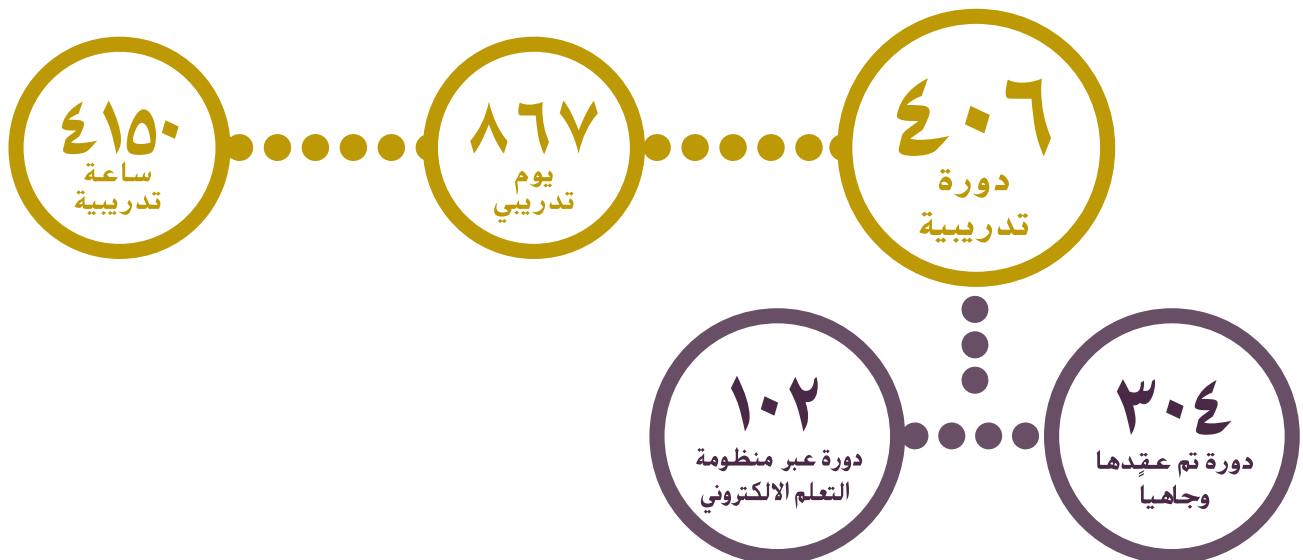
انطلاقاً مما تضمنته المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي حول أهداف المعهد القضائي برفع كفاءة القضاة، ورفع كفاءة الموظفين وموظفي وزارة العدل والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم وفي ذات الوقت انطلاقاً مما ورد في مدونة السلوك القضائي "على القاضي أن يسعى دائماً إلى تنمية وتحسين قدراته العلمية والعملية وأن يحرص على تطوير مهاراته الشخصية بحضور الدورات المتخصصة والعمل على كل ما من شأنه السمو بأهليته ورفع كفاءته". حمل المعهد القضائي على عاتقه تحقيق ونجاز هذه الأهداف المرجوة بكل كفاءة وفعالية وصولاً إلى أعلى معايير الجودة والتميز وبما يحقق غايات المستفيدين وأصحاب العلاقة من البرامج التدريبية التخصصية والشمولية وفق الاحتياجات الفعلية التي تحقق العائد والأثر من تنفيذ هذه البرامج في ميدان العمل القضائي والقانوني.

وفي سبيل مواكبة المستجدات المتعلقة بإدارة العملية التدريبية بصورتها الوجيهة او الرقمية في ظل المتغيرات المستجدة من حولنا وعلى رأسها جائحة كورونا كان لابد من مواكبة هذا المتغيرات والسعي للريادة في تحقيق الأهداف المأمولة وذلك من خلال إجراء مقارنة معيارية لممارسات فضلى ومن خلال برامج رفع القدرات بالتعاون مع الجهات الخبيرة المانحة في قطاع العدالة.

فيما يلي موجز عما قدمه البرنامج لهذا العام:

الإنجازات العديدة الكلية لمتحصلات العملية التدريبية

- تم عقد (٤٠٦) فعالية تدريبية: (٣٠٤) فعالية وجاهياً و (١٠٢) فعالية عن بعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع - منظومة التعلم الإلكتروني، أي بنسبة ٢٥٪ فعالية نفذت بصورة رقمية.



- تم بتكرار تدريب (٧٢٨٢) مشاركاً ومشاركة.
- تم دون تكرار تدريب (٢١٢٤) مشاركاً ومشاركة.
- تم عقد (٤٠٦) فعالية تدريبية موزعة على الأقاليم الثلاثة.



التدريب المستمر والتخصصي للقضاة

- تم عقد (٢٣٠) فعالية تدريبية.
- تم بتكرار تدريب (٤٢٨٠) مشاركاً ومشاركة.
- تم دون تكرار تدريب (٨٧٨) مشاركاً ومشاركة.



تدريب أعوان القضاء من الكوادر الإدارية

- تم عقد (١٧٠) فعالية تدريبية.
- تم بتكرار تدريب (٢٩٢٩) مشاركاً ومشاركة.
- تم دون تكرار تدريب (١١٧٣) مشاركاً ومشاركة.



تدريب المتدربين من الجهات الأخرى

- تم عقد (٦) فعاليات تدريبية.
- تم تدريب (٧٣) مشاركاً ومشاركة.



■ الجهات:

- بناء القدرات القضائية القيادية: المجلس القضائي الفلسطيني والمعهد القضائي الفلسطيني.
- دورة قانون التحكيم: المجلس القضائي الفلسطيني والمعهد القضائي الفلسطيني.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية ومدد التقادم القانونية والتنفيذ الجزائي: وزارة الإدارة المحلية.
- دورة الضابطة العدلية: هيئة الطيران المدني.
- الدورة العسكرية القانونية المتقدمة: مديرية القضاء العسكري الأردنية والقضاء العسكري العُماني.
- دورة تبليغ الأوراق القضائية: شركة أرامكس.

تم قياس درجة رضى المشاركين عن جودة التدريب العامة لجميع الفعاليات التدريبية التي عقدت خلال عام ٢٠٢١ بنتيجة (٨,٦) درجة بمقياس (١٠-٠) وبمعامل انحراف درجة واحدة فقط.

وتوزعت النقاط وفق المحاور كالآتي:



منهجية بناء خطة التدريب القضائية المنشأة عام ٢٠٢١

تم تصميم الخطة التدريبية وما تضمنته من برامج تدريبية لتوائم الاحتياجات الفعلية للجهاز القضائي التي تم تحديدها في تقرير اللجنة الملكية، وكذلك التغذية الراجعة من الخطة السابقة، ونتائج استبيانات الاحتياجات التدريبية (احتياجات المسارين الوظيفي والمهني التخصصي)، والرجوع إلى المفتش الأول لغايات الاطلاع على الأخطاء المتكررة التي يرتكبها القضاة التي تؤثر في ثقة الجمهور بالجهاز القضائي وعدم اقتناعه في القرارات الصادرة عنه، وكذلك الملاحظات التي تم إبدائها في الاجتماع الذي عقد لرؤساء المحاكم والمفتشين على مسودة الخطة التدريبية.



تمّ وضع الموضوعات التدريبية واختيارها وتقسيمها إلى مستويات تدريبية وفقا للمسارات الوظيفية والمهنية حسب احتياجات الجهاز القضائي بحيث تعتمد فئة القضاة أساسا للاحتياجات التدريبية مثال ذلك تم تصميم برنامج تدريبي لفئة القضاة المتدرجين تقسم إلى ثلاث مراحل (أساسي ومتوسط ومتقدم) وهكذا بحيث لا يستطيع المتدرب أن يحصل على التدريب المتخصص ما لم يكن قد أنهى المتطلبات الثلاثة السابقة، من أجل تمكينه في الإجراءات وإعداده للسيطرة المبكرة على الدعاوى والإدارة الجيدة للمحاكمة.

هذا وتم الاعتماد على التخطيط لعملية التدريب بالاعتماد على المسارات الوظيفية، والتحول الوظيفي، والإحلال والتعاقب الوظيفي في سبيل تمكين القضاة وتزويدهم بالأدوات والمكنة اللازمة لنظر القضايا المعروضة أمامهم، وفي هذا الصدد تم إعداد برامج تدريبية لمن يتم نقلهم من درجة تقاضي إلى درجة تقاض أعلى أو إلى قضاء متخصص مثلا (الضريبة، الغرفة الجزائية والغرفة الحقوقية والغرفة الاقتصادية....). وتمّ تصميم موضوعات تدريبية لمن يتولى قضايا متخصصة مثل التحقيق المالي الموازي.

إضافة إلى ذلك فقد تم تصميم ورش عمل وحلقات نقاشية بين قضاة الاستئناف والبداية وقضاة الهيئات الاستئنافية في محكمة البداية مع قضاة الصلح للتغلب على الأخطاء المتكررة التي تعطل إنجاز القضايا وتساهم في ضعف القرارات الصادرة، لغايات ضبط جودة قرارات المحاكم. وفي ضوء الوضع الراهن وتبعات جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية سيتم بناء الخطة بصورة مرنة من حيث آلية تقديم التدريب باستخدام تقنية منظومة التعلم الإلكتروني أو الأسلوب الوجيه المباشر مع ضمان أعلى معايير السلامة العامة في القاعات التدريبية.

برنامج التطوع



[illegible]

نموذج (3) طلب التوظيف	
البيانات الأساسية أيضاً من طرف مقدم طلب التوظيف	
الاسم الكامل (بـ / تـ / عـ)	
اللقب (في حالة وجوده)	
مكان وتاريخ الميلاد	
مواطن السكن	
رقم الهاتف	
حالة الزوجة / الزوج	
تعليمات التسمية	
الجنسية	
التخصص	
مؤهلات التوظيف	
عنوان التوظيف	
ملاحظات	

[illegible][illegible][illegible]

قسم الأول: المعلومات الأساسية	
اسم العميل	
(الجهة المستفيدة)	
الفرع الرئيسي	
(الجهة المستفيدة)	
مكان تدقيق الوثائق	
مدون الشكر	
رقم الملف	
عنوان البريد الإلكتروني	
تقنيات الحماية	
معلومات الشروع	
تاريخ الترخيص	

من: / / إلى: / /

ملاحظة: نموذج استمارة العميل يجب أن يصعد للمدير (المفتش)

الفرع الثاني: استمارة العميل

كما تم الإيعاز للشركة المنفذة لأعمال تطوير الموقع الإلكتروني الجديد تخصيص صفحة خاصة بالبرنامج ورفع نماذج طلب التطوع والإقرار وأتممتها.

تكنولوجيا المعلومات



ضمن التوجه الاستراتيجي للمعهد للتحويل الرقمي في خدماته ومعاملاته ومواكبته للنهضة المعلوماتية، يتم في هذا الإطار ما يأتي:

أولاً: الأنظمة المحوسبة والبرمجيات

تطوير الأنظمة المحوسبة في المعهد القضائي:

- تطوير و تحديث للأنظمة المستخدمة (التدريب المستمر، القبول والتسجيل، الصادر والوارد، المكتبة):
 - الانتقال من لغة البرمجة (Oracle 6i, Oracle 10g) إلى لغة البرمجة (Oracle 12c).
 - تحديث جميع الشاشات والتقارير لجميع الأنظمة ومعالجة جميع المشاكل التي ظهرت في أثناء عملية التطوير وأصبحت جميع الأنظمة تعمل من خلال متصفح الإنترنت (Internet Explore).
 - تجهيز أجهزة الموظفين وتثبيت النسخة المحدثة من الأنظمة على أجهزتهم حسب الاحتياجات، ومتابعة عملها ومعالجة أي مشكلة ظهرت على أجهزة الموظفين.
 - تدريب الموظفين على آلية العمل على النسخ المحدثة من الأنظمة حسب حاجة كل موظف
- ومن الجدير بالذكر أن عملية التحديث والتطوير جاءت لتحقيق عدة أهداف، أبرزها:
- لتوائم قواعد البيانات الحديثة (Oracle 19c)، وهي أحدث نسخة من قواعد البيانات التي تم اعتمادها في وزارة العدل.
- تحقيق الحماية والأمان لبيانات الأنظمة المحوسبة إذ أصبحت الأنظمة تعمل على مبدأ (Tire Application).

- شراء رخص (Microsoft Office) لأجهزة مختبر الحاسوب بالتنسيق مع لجنة الشراء المحلي.
- شراء رخص (Microsoft Teams) لمحاضري الدبلوم بالتنسيق مع لجنة الشراء المحلي.
- إجراء تصنيف لبيانات المعهد القضائي وفق المعايير المعتمدة في وزارة الاقتصاد الرقمي من ضباط الارتباط في جميع المديريات، ومتابعة البيانات الحكومية على منصة تصنيف البيانات الحكومية ليتم رفعها لاحقاً على منصة البيانات المفتوحة.

■ إعداد الأدلة الإرشادية الآتية:

- دليل إرشادي يتضمن طريقة تحويل التقارير من (Oracle 6i) إلى (Oracle 12c).
- دليل إرشادي يتضمن التعريف بالأمن السيبراني وأنواع الهجمات على أجهزة الحاسوب الإجراءات المتخذة لحماية الأجهزة.
- دليل إرشادي يتضمن التعريف بمنصة التعلم الإلكتروني (الدبلوم).

الربط الإلكتروني بين المعهد القضائي والمجلس القضائي - نظام التدريب المستمر:

- تم إنجاز جميع التعديلات المطلوبة وفق خطة العمل المتفق عليها مع الجهات المستفيدة من النظام و ذلك من خلال تطوير وتعديل وإنشاء شاشات وتقارير جديدة حسب الاحتياجات المطلوبة مما يتيح إضافة بيانات تفصيلية أكثر عن الدورات التدريبية.
- تثبيت التعديلات المطلوبة (الشاشات الخاصة بالمعهد القضائي فيما يتعلق بالربط الإلكتروني) لدى قسم التدريب المستمر في مديرية البرامج الأكاديمية و التدريب كمرحلة تجريبية وتم فحص النظام والعمل عليه من قبلهم ومن ثم أخذ جميع ملاحظاتهم وتعديلاتهم وعكسها على النظام حسب ما هو مطلوب منهم.
- تم عرض الشاشات الخاصة بالمجلس القضائي على المعنيين في وحدة التدريب والتخصص أخذ التغذية الراجعة منهم وعكسها على النظام.

المكتبة الإلكترونية (المنصة الإلكترونية ونظام إدارة المكتبات):

العمل على إنشاء منصة المكتبة الإلكترونية ونظام إدارة المكتبات على عدة مراحل:

■ المرحلة الأولى:

- الاجتماع مع خبير الاتحاد الأوروبي للاستفادة من خبرته في مجال المنصة الإلكترونية.
- قدم خبير الاتحاد الأوروبي تدريب حول آلية العمل على التصنيف العالمي للمكتبات (MARC21) لقسم تكنولوجيا المعلومات ومديرية البرامج الأكاديمية والتدريب.
- عقد عدة اجتماعات مشتركة مع الشركة التي تم إحالة عطاء المكتبة الإلكترونية عليها بما يتضمن توضيح جميع الاحتياجات والمتطلبات توضيحاً مفصلاً ودقيقاً ومناقشة آلية العمل للمنصة الإلكترونية وذلك لغايات إعداد الدراسة التحليلية للمنصة.

- عمل زيارة ميدانية لمكتبة الجامعة الأردنية للاطلاع على آلية فهرسة المحتوى الرقمي باستخدام فهرسة (MARC21) والاستفادة من هذه الزيارة بما يضمن تفعيله على نظام المكتبة الإلكترونية للمعهد القضائي.

- الانتهاء من تسليم المرحلة الأولى من العطاء التي تتضمن الدراسة التحليلية للمنصة حيث تم تقديم ملف يوثق هذه المرحلة كاملة من الشركة واعتمدته الإدارة العليا.

■ المرحلة الثانية:

يتم العمل ضمن المرحلة الثانية على تصميم الشاشات وبرمجتها من الشركة وتم إنجاز التصميم المبدئي.

التعلم الإلكتروني:

■ المرحلة الأولى: التدريب المستمر

- يتم العمل على إدامة عمل منصة التعلم الإلكتروني لبرنامج التدريب المستمر إذ عقدت عدة دورات تدريبية من خلال المنصة وإجراء التقييم من خلالها بشكل إلكتروني.

- عقد عدد من الدورات التدريبية من خبير الاتحاد الأوروبي ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي للسادة القضاة (تدريب المدربين) على كيفية استخدام الخصائص الموجودة في المنصة وتفعيلها بالشكل الأمثل.

- تم عقد ٤ دورات تدريبية لموظفي المعهد القضائي من الخبير على كيفية استخدام الخصائص الموجودة في المنصة وتفعيلها بالشكل الأمثل.

- الانتهاء من هندسة مكان لتجهيز قاعة تدريبية للتعلم عن بعد في محكمة العقبة وذلك بالتعاون مع سلطة إقليم العقبة، والعمل جارٍ حالياً على تزويدها بالتجهيزات الفنية اللازمة.

- إدامة عمل القاعات التدريبية الموجودة في إقليم الشمال والوسط (المعهد القضائي - الزرقاء - اربد).

- تعيين ضباط ارتباط لمتابعة قاعات التعلم عن بعد في الأقاليم.

- الانتهاء من إعداد المواصفات الفنية اللازمة لطرح عطاء تطوير منصة التعلم الإلكتروني وتحديثها وتفعيلها من خارج الشبكة الداخلية للمعهد القضائي وتم تحويل المواصفات إلى لجنة المشتريات للسير بإجراءات طرح العطاء حسب الأصول.

■ المرحلة الثانية: برنامج الدبلوم

- إطلاق المرحلة الثانية من التعلم الإلكتروني التي تشمل الربط الإلكتروني مع نظام القبول والتسجيل لدى قسم الدبلوم وتشمل هذه المرحلة مجموعة من الخدمات الإلكترونية للفئة المستفيدة من النظام وأبرزها:

طلبة برنامج الدبلوم:

- استعراض المواد الدراسية التي يقوم المحاضرون برفعها.
- استعراض العلامات الفصلية للطلاب بعد إقرارها من مجلس الإدارة.
- تقييم المحاضرين بشكل إلكتروني على المنصة.

محاضرو برنامج الدبلوم:

- رفع المواد الدراسية على المنصة.
 - تثبيت الحضور والغياب للشعب الدراسية.
 - رفع الواجبات والأبحاث الدراسية المطلوبة.
- تدريب الفئات المستفيدة على كيفية استخدام هذه المنصة

نظام الطلبات المحوسبة للتقدم لمسابقة القبول في برنامج الدبلوم:

■ الانتهاء من حوسبة نظام طلبات التقدم لمسابقة القبول في برنامج الدبلوم بالتعاون مع مشروع سيادة القانون USAID.

■ فحص نظام تقديم الطلبات بتجهيز عينات تجريبية من جميع الفئات (المحامين، أوائل الجامعات، موظفي وزارة العدل) للتأكد من تطبيق جميع التعليمات لمسابقة القبول وإعطاء الملاحظات المطلوب تعديلها لمشروع سيادة القانون لإجراء اللازم.

■ متابعة وتسهيل إتمام الربط الإلكتروني والبيني بين الطلبات المحوسبة والجهات الآتية:

- وزارة العدل (بيانات فئة موظفي وزارة العدل).
- نقابة المحامين (تم سحب البيانات الخاصة بالمحامين من خلال الربط الموجود على قاعدة بيانات ميزان مع نقابة المحامين).
- الأحوال المدنية (سحب البيانات الشخصية للمتقدمين من خلال الويب سيرفيس التي أعدتها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للربط مع دائرة الأحوال المدنية).

- بيانات عدم المحكومية (تم الربط مع وزارة العدل من أجل التأكد من بيانات شهادة عدم المحكومية المطلوبة للمتقدمين).
- نظام القبول والتسجيل في المعهد القضائي (تم سحب عدد المرات السابقة التي تقدم فيها المتسابقون للمسابقة مع نتيجة كل مرة).
- تم التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة من أجل توفير (SSL Certificate) وذلك من أجل توفير الحماية اللازمة للسيرفرات التي تخدم النظام.
- تدريب اللجنة المعنية في المعهد على كيفية العمل على النظام.
- تقديم الدعم الفني اللازم طيلة فترة تقديم الطلبات لكل من العاملين في المعهد القضائي والمتقدمين للمسابقة.
- إجراء التبليغات الإلكترونية الخاصة بالمسابقة فيما يتعلق بنتيجة الطلبات وموعد الامتحان الكتابي ومواعيد المقابلات الشفهية وتبليغ المتقدمين الذين تم قبولهم في المعهد بشكل نهائي.

ثانياً: الدعم الفني والبنية التحتية

الأعمال الخاصة بقاعات التدريب:

- استلام عدد من أجهزة الحاسوب الجديدة من نوع (Dell)، تم توزيعها ضمن خطة معدة مسبقاً لتلك الغاية، إذ تم تجديد الأجهزة الموجودة لدى مختبر التعلم الإلكتروني الأول، والاحتفاظ بما تبقى من الأجهزة لمتطلبات قاعة التدريب في محكمة العقبة، جميع هذه الأجهزة تم تجهيزها لتعمل تحت نظام التشغيل (Windows 10) المحدث لآخر إصدار وكذلك تطبيقات (Microsoft Office).
- الانتهاء من أعمال التهيئة (الفورمات) للأجهزة لدى مختبر التعلم الإلكتروني الثاني، لتحديث نظام التشغيل الذي كانت تعمل به من (Windows 7) إلى نظام التشغيل (Windows 10).
- تركيب وتهيئة الأجهزة الخاصة بنظام (Virtual Desktop Infrastructure - VDI) ضمن خطة معدة مسبقاً لاستلامها.
- برمجة وإعادة الإعدادات للشاشات الذكية الموجودة لدى قاعات التدريب، وتم تثبيت (Static IP) على الشبكة (VLAN 2) لتضمن عملها بشكل فعال، وتدريب مستخدمي هذه الشاشات.
- تحويل شبكة الاتصال الخاصة بالشاشات الذكية من شبكة لا سلكية (Wireless Connection) بسرعة (2MB/S) إلى شبكة سلكية (Wire Connection) بسرعة ثابتة تصل إلى (50MB/S).

الأعمال الخاصة بالمسارح:

- تجهيز المسارح ومتابعة أنظمة الصوت وشاشات العرض والترجمة لتعمل بكفاءة.
- المتابعة المستمرة مع الشركة المعتمدة لتقديم الدعم الفني للأعطال المتعلقة بأجهزة العرض.

الأعمال الخاصة بالدورات والمؤتمرات والندوات:

- تقديم الدعم الفني للدورات والفعاليات والندوات التي تعقد في المعهد القضائي.
- تجهيز الروابط الخاصة بالدورات والمؤتمرات التي تعقد عبر وسائل التواصل المرئي والمسموع، ومتابعة عملها.

تقديم الدعم الفني للأجهزة والمعدات:

- تقديم الدعم الفني بشكل دائم ومستمر لأجهزة الموظفين.
- تقديم الدعم الفني بشكل دائم ومستمر لأجهزة الطلاب والمحاضرين.

إنشاء مستودع خاص وتجهيزه بمستلزمات تكنولوجيا المعلومات:

- العمل على تجهيز مستودع خاص بمديرية تكنولوجيا المعلومات لتخزين كل ما يخص الأجهزة والطابعات والمعدات المستخدمة للمديرية في هذا المستودع.
- إعادة ترتيب غرف السيرفرات وكبائن الشبكة والتخلص من المواد التالفة.

قاعات التعلم الإلكتروني



إربد - قصر العدل



عمان - المعهد القضائي



الزرقاء - قصر العدل



عمان - قصر العدل

مكتبة المعهد القضائي



تعد مكتبة المعهد مكتبة قانونية متخصصة تقدم خدماتها للقضاة والطلبة والباحثين في المجالات القانونية بما تعتمد من آليات في إدامتها وتزويدها بمؤلفات وأبحاث ومطبوعات في المجالات القضائية وتنظيم العمل فيها من خلال الفهرسة والتصنيف والترميم والصيانة وتنظيم الخدمات التي تقدمها للمستفيدين من إعارة وتوفير المصادر الورقية والرقمية والتصوير وقواعد البيانات الممكنة.

أولاً: العمليات الفنية (العمليات المكتبية)

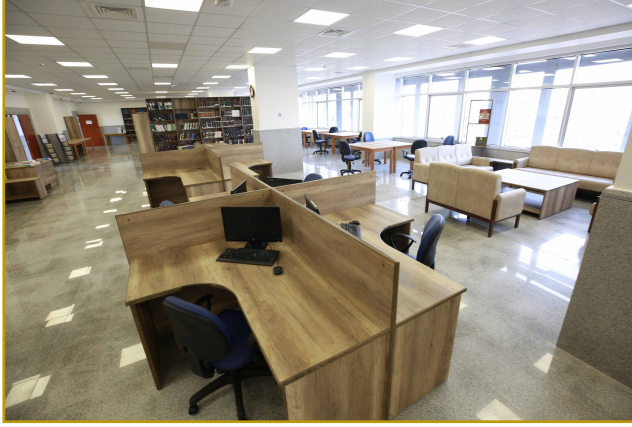
- **التزويد:** الاطلاع باستمرار على ما استجد من مراجع ووثائق ومصادر رقمية وورقية التي تخدم متلقي الخدمة وتتلائم مع خطة الدراسية لطلبة دبلوم المعهد واحتياجات الهيئة الدارسية والمشاركة في وضع اقتراحات خاصة بشراء المراجع العلمية توفيرها بعدة طرق (الشراء والإهداء).
- **الفهرسة والتصنيف:** تُعدّ الفهرسة والتصنيف من العمليات الفنية الأساسية والمهمة للمكتبات التي تنظم العمل المكتبي وتسهل الوصول للكتب والمراجع وتساعد العاملين والمستفيدين من المكتبة في الحصول على المعلومات المطلوبة حيث تم فهرسة وتصنيف وإدخال (٤٨٥) من الكتب والأبحاث والمجلات القانونية في السجلات الورقية ونظام المكتبة الإلكتروني.
- **إدانة الوثائق وصيانتها:** تمت من خلال تحديد ما هو بحاجة للتجديد وإعادة التجليد وإعداد قوائم خاصة فيها من خلال الإجراءات الخاصة بها حسب الأصول وبعد تجليدها تم جردها ووضع بطاقات الجيب (بطاقات الإعارة) لكل كتاب وإعادتها على الرفوف حسب تصنيفها (تصنيف ديوي العشري) وعدد الكتب التي تم صيانتها (١٠٥٥) كتاباً ومرجعاً.

ثانياً: الخدمات المكتبية

- **الإعارة:** استمرار تنظيم عملية الإعارة والاسترجاع للطلبة بتحديد مدة الإعارة وفق التعليمات المعمول بها ومتابعة الأمور الإدارية المتعلقة بها، إذ بلغ عدد الكتب والكودات المعارة حوالي (٥١٠) كتاب وكود.
- **ركن المعرفة:** المتابعة والإشراف على الركن الخاص للطلبة ومساعدتهم في الحصول على المعلومات والقرارات والقوانين القانونية حيث يحتوي هذا الركن على أجهزة حاسوب وآلة طباعة وتوفير قواعد بيانات (قسطاس وعدالة وقرارك).
- **المطالعة والتصوير:** يتم إرشاد متلقي الخدمة للوصول إلى المراجع والوثائق التي يحتاجها المستفيدون وتحديد مكانها بناءً على تصنيفها وقد بلغ عدد مرتادي المكتبة والمستفيدين من خدماتها (٧٤٢) زائراً من مختلف الفئات المستهدفة (القضاة، طلاب الدبلوم المعهد، الدارسين والباحثين من طلاب الجامعات والمحامين) وتصوير ما يحتاجونه بالقدر المسموح به حسب التعليمات.

ثالثاً: الدعم الفني للمكتبة

تزويد المكتبة بعدد من أجهزة حاسوب حديثة من نوع (Lenovo)، وتم تحديث جميع أجهزة الحاسوب لدى المكتبة لتعمل بكفاءة عالية، ومجهزة بشبكة إنترنت تحت نظام تشغيل (Windows 10) محدث إلى آخر إصدار، موصولة بشبكة داخلية إذ تم الاستغناء عن شبكة (Wi-Fi).



رابعاً: المكتبة الإلكترونية

المواد الرقمية:

■ تزويد المكتبة (٣٦) بحث بشكل رقمي وورقي من أبحاث طلبة دبلوم المعهد (الفوج العشرين) لمادة البحث العلمي في الخطة الدراسية المعتمدة.

■ تم إعادة تنظيم (١٣) مادة مكتبية بشكل إلكتروني خاص للمعهد (مواد تدريبية وتدرسية) ورفعها على الموقع الإلكتروني للمعهد القضائي.



التعاون المحلي والإقليمي والدولي



التعاون المحلي والإقليمي والدولي

يحرص المعهد القضائي على تعزيز الشراكات وفتح آفاق تعاون جديدة تساهم في تحقيق أهدافه التشريعية والتنظيمية والاستراتيجية وتالياً أبرز ما تم تحقيقه خلال عام ٢٠٢١:

الوفود الزائرة والزيارات الرسمية والاجتماعات

للاطلاع على برامج العمل والتباحث حول اطر التعاون، تم في هذا السياق استقبال ممثلين عن هيئات ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية وذلك بهدف التباحث حول الاليات اللازمة التي تساهم في تطوير العمل وانعكاسه على مخرجات المعهد وأدواته، نورد أبرزها على النحو الآتي:

- المعهد القضائي الشرعي: استقبال وفد من المعهد القضائي الشرعي في زيارة استطلاعية مقارنة إلى المعهد للاستفادة من تجربة المعهد القضائية والقانونية والتدريبية والتكنولوجية ومن الجدير بالذكر أن المعهد زود معهد القضاء الشرعي بنسخة من نظام دبلوم المعهد للإفادة منها في تطوير خدماته.
- جامعة الإسراء: استقبال ممثلين عن جامعة الإسراء/ كلية الحقوق.
- جامعة مؤتة: استقبال ممثلين عن الجامعة.
- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد: عقد لقاء مع ممثلين عن الهيئة برئاسة أمين عام هيئة النزاهة والفساد.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان: عقد لقاء مع ممثلين عن الهيئة برئاسة المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان.
- الشبكة العربية للنساء القانونيات: الاجتماع مع المديرة التنفيذية للشبكة.
- الهيئة المستقلة للانتخاب ومشروع سيادة القانون: استقبال عدد من أعضاء مجلس مفوضي الهيئة.
- المجلس القضائي الفلسطيني: استقبال وفد قضائي يمثل مجلس القضاء الأعلى.
- السفارة العمانية: استقبال الملحق العسكري لدولة عمان لدى السفارة في الأردن.
- السفارة البريطانية: الاجتماع مع ممثلين عن السفارة البريطانية في المملكة.
- السفارة الفرنسية: الاجتماع واستقبال ملحق التعاون القضائي والقانوني في الشرق الأوسط لدى السفارة الفرنسية في الأردن.
- السفارة الأفغانية: استقبال سفير جمهورية أفغانستان الإسلامية لدى الأردن السيد طارق شاه بهرامي والملحق الأفغاني.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن: استقبال مديرة البعثة الدولية للصليب الأحمر في الأردن وممثلين عن البعثة.
- مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون: الاجتماع مع مدير المشاريع في المؤسسة.

الجهات الشريكة التي تم التعاون معها في إطار عقد الدورات وورش العمل

- المجلس القضائي الفلسطيني
- معهد راؤول والينبيرغ
- المعهد القضائي الفلسطيني
- الهيئة المستقلة للانتخاب
- معهد دبي القضائي
- هيئة الامم المتحدة للمرأة
- نقابة المحامين الفلسطينيين
- وزارة العدل
- القضاء العسكري الأردني والقضاء العسكري العماني
- منظمة أرض البشر
- معهد الدراسات القضائية والقانونية لمملكة البحرين.
- السفارة الفرنسية -المدرسة الفرنسية للقضاء
- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)
- مشروع سيادة القانون (مساق)
- مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون
- وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- هيئة الخدمات المالية التطوعية (FSVC)
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- الشبكة القانونية للنساء العربيات
- جمعية اتحاد المرأة الأردنية
- مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
- الاتحاد الأوروبي
- المركز الوطني لحقوق الإنسان
- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
- السفارة الفرنسية -المدرسة الفرنسية للقضاء
- المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ)
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
- جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين
- جمعية البنوك في الأردن
- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أبرز الأنشطة والفعاليات:

إن المبنى الحالي للمعهد بمساحاته وبما يتوفر لديه من الإمكانيات التكنولوجية أتاح توسيع نطاق التعاون واستخدام مرافقه، وزيادة عدد الأنشطة ونوعها وأعداد المشاركين من مختلف الفئات.

ومن أبرز الفعاليات:

- عقد في المعهد امتحان تنافسي لمجموعة من المتقدمين لشغل عدد من الشواغر في المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- عقد في مبنى المعهد أعمال المسابقة القضائية بهدف اختيار عدد من المحامين لتولي منصب القضاء.
- اجتماع ممثلين من مجموعة بلاديوم ضمن إطار مشروع تعزيز سيادة القانون في الأردن الممول من السفارة البريطانية والمدعين العامين لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.
- أعمال ورشة العمل الخاصة بتقييم منتصف المدة لبرنامج دعم سيادة القانون في الأردن الممول من الاتحاد الأوروبي بحضور العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة وممثلين عن الجهات المانحة.
- التعاون مع السفارة الفرنسية لعقد جلسة حوارية بعنوان القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان) يسر أعمالها مدير المؤسسة الدولية لحقوق الإنسان والسلام - فرنسا الخبير في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمشاركة ما يقارب (٨٠) من القضاة وطلبة الدبلوم.
- التعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب لعقد ورشة عمل حول «مبادئ المقابلات الفعالة للتحقيقات وجمع المعلومات - مبادئ مانديز».
- الورشة المتخصصة لأعضاء النيابة العامة والجهات ذات العلاقة لمناقشة الإشكالات المتعلقة بقضايا الاحتيال وتزوير الكمبيالات لمبالغ كبيرة جداً والاعتداء على أموال الغائبين والتفويض عليها لدى دوائر التنفيذ والحجز على أموالهم لدى البنوك.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات لعقد اجتماع لتعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات إنفاذ القانون والجهاز القضائي في مجال طلبات التعاون الدولي للتحقيقات الجنائية في قضايا الجريمة المنظمة.
- ورشة العمل التي نظمها المجلس القضائي للإعلاميين بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي حول أساليب التعامل مع الشأن القضائي.

■ عقد مسابقات المحاكمات الصورية بالتعاون مع الجهات التالية على النحو الآتي:

- نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسابقة المحاكمات الصورية الوطنية في القانون الدولي الإنساني في الأردن بمشاركة (١٦) جامعة حكومية وخاصة وبحضور (١٨٠) من المشاركين، وهدفت المسابقة إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والمساعدة في تطوير طرق التعلم والتعليم في مؤسسات التعليم العالي من خلال تبني أسلوب عملي يساعد الطلاب على المشاركة، وتحفيز قدرتهم على الابتكار والتفكير النقدي في مسائل القانون الدولي الإنساني المختلفة وحضر حفل الاختتام عدد من ممثلي السفارات والمنظمات الدولية والوزارات والجامعات الأردنية ومديرية الأمن العام ودائرة قاضي القضاة.
- نظمت الهيئة المستقلة للانتخاب مسابقة المحاكمة الصورية بمشاركة (١٧) جامعة حكومية وخاصة، إذ بلغ عدد الطلبة المشاركين في المسابقة (١٢٠) طالبا وطالبة: وهدفت هذه المسابقة - التي تعد المسابقة الثانية التي تعقدها الهيئة للمرة الثانية على التوالي - إلى نشر الوعي بين فئات الشباب وخصوصاً طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية حول الطعون الانتخابية والجرائم الانتخابية وما يرافق العملية الانتخابية من تجاوزات كما توضح لهم أيضاً إجراءات النزاهة التي تتخذها الهيئة خلال العملية الانتخابية وذلك بمقتضى القوانين الخاصة بها، إذ تعقد هذه المسابقة وفقاً لقانون الإدارة المحلية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١.
- نظمت الشبكة القانونية للنساء العربيات وبالتعاون مع السفارة الأمريكية مسابقة المحاكمة الصورية حول قانون الحماية من العنف الأسري ضمت (٦) من الجامعات الحكومية والخاصة.



أبرز أطر التعاون:



■ برنامج تعزيز سيادة القانون في الأردن (UKaid) الممول من الحكومة البريطانية والمنفذ من مجموعة بلاديوم

يهدف البرنامج إلى توفير الدعم الفني للمعهد والعاملين في الجهاز القضائي من خلال التعاون مع المعهد القضائي لرفع قدراتهم بتحديد الاحتياجات وحسب أهداف وتوجهات المعهد القضائية، إذ كانت الفئة الرئيسية المستهدفة قضاة الغرف الاقتصادية والكادر الإداري في المعهد، وأبرز ما تم في هذا السياق:

- عقدت عدة اجتماعات تمهيدية بغرض تحديد الاحتياجات وفي ضوء النتائج والتوصيات تم تطوير خطة عمل وفق برنامج زمني تنفيذي.
- تقديم تدريب مُتخصَّص للقضاة العاملين في الغرف الاقتصادية ضمن الاختصاص النوعي بوساطة خبراء دوليين ومحليين.
- عقدت جلسة تبادل معرفي بين الأقران وجاهياً (قضاة الغرف الاقتصادية وقضاة من المملكة المتحدة).
- رفع القدرات المؤسسية للكادر الإداري في المعهد بتقديم تدريب متخصص في مهارات التواصل والمصطلحات القانونية وأساليب التدريب عن بعد بالتعاون مع خبراء متخصصين جامعة كامبريدج.
- المشاركة في الندوة الثامنة والثلاثين لجامعة كامبريدج حول الجرائم الاقتصادية في المملكة المتحدة
- الاجتماع عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع مع ممثلين عن المنتدى الدولي للمحاكم التجارية SIFoCC بهدف مناقشة رغبة المنتدى توجيه دعوة للقضاء الأردني للانضمام لعضويته.



■ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)

- عقد عدة لقاءات مع الممثل ومدير المكتب الوطني للأردن لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

- إنجاز المنهاج التدريبي حول حرية التعبير الذي تم التعاون فيه مع مركز القانون والديمقراطية والمؤسسة الدولية لدعم الإعلام من لجنة متخصصة وعقد دورة تدريبية لعدد من القضاة قبل الانتهاء منه بهدف استعراضه وأخذ التغذية الراجعة لإجراء التعديلات اللازمة قبل طباعته بالشكل النهائي.
- التعاون المشترك لعقد حلقة نقاشية مشتركة بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير بحضور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأردن وعدد من الإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني والمحامين وتم خلال الحلقة تخصيص جلسة لاستعراض الدليل التدريبي قدمه الخبير الدولي الذي أنجز المسودة الأولى باللغة الإنجليزية.



■ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-WOMEN)

بهدف التنسيق الدائم لتفعيل مذكرة التفاهم الثنائية وتنفيذ الخطط المنبثقة عنها أبرز ما تم في هذا السياق:

- عقد العديد من الاجتماعات سواء وجاهياً وعبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع مع ممثلي الهيئة في الأردن.
- استقبال الخبيرة المقيمة للمراجعة النصفية للمذكرة الاستراتيجية لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن والخبيرة الدولية في إطار تنفيذ دراسة تحليلية لسبل الاستجابة والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استقبال ممثلة البعثة التقييمية (لمشروع الخطة الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن حول المرأة والأمن والسلام من الجهة المانحة المملكة المتحدة).
- استكمال عقد دورات مهارات التواصل المستجيبة للنوع الاجتماعي للقضاة في الأقاليم الثلاثة.
- تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي موجه للقاضيات المعينات حديثاً بعنوان (بناء القيادات للقاضيات).

RAOUL
WALLENBERG
INSTITUTE

■ معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في السويد

بهدف التنسيق الدائم لتفعيل مذكرة التفاهم الثنائية وتنفيذ البرامج المنبثقة عنها أبرز ما تم في هذا السياق:

- عقد عدة اجتماعات مع ممثلي المعهد.
- المشاركة في أعمال الاجتماع الإقليمي الختامي لبرنامج تعزيز حقوق الإنسان في الممارسة القضائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع بحضور مديري المعاهد القضائية العربية أعضاء مذكرة التفاهم والجهات المانحة لغايات استعراض الإنجازات التي تمت في إطار تنفيذ البرنامج وبحث سبل استمرار أثره في المستقبل، إذ كانت النتائج الرئيسية من هذا التعاون على النحو الآتي:

□ الجانب النظري:

- الدراسة المعدلة ضمانات المحاكمة العادلة: نظراً للتعديلات التشريعية التي طرأت على قانون أصول المحاكمات الجزائية عام ٢٠١٧ بموجب القانون المعدل رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٧ تم العمل على تعديل الدراسة لتوائم وتتسجم مع هذه التعديلات من فريق الدراسة المعدلة المكونة من القضاة أعضاء الفريق الوطني (المشرف والمنفذ)، إذ تم تعديل عنوان الدراسة لتصبح (ضمانات المحاكمة العادلة) في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتم اعتماد النسخة النهائية للدراسة.

- دليل منهجية التدريب على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في مناهج المعاهد القضائية العربية: تمت المشاركة بمجموعات العمل المركزة لإعداد هذه المنهجية الموجهة لمدرسي المعاهد القضائية كما تم اعتمادها لدى المعهد القضائي الأردني لدى إجراء التدريبات لتحقيق الأهداف المتوخاة من إعداده.

□ الجانب العملي:

تم تنفيذ برنامج تدريبي حول موضوع الدراسة وفق جدول زمني واستهدف البرنامج عدد من القضاة في الأقاليم الثلاثة.



■ الاتحاد الأوروبي (برنامج دعم سيادة القانون في الأردن)

الدعم المستمر المقدم من الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم سيادة القانون للمعهد القضائي الأردني:

- مؤشرات دعم الموازنة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ التي تهدف إلى تعزيز قدرات القضاة في مجالات متخصصة في القانون مما يعزز من جودة الأحكام، وشملت هذه المؤشرات تقديم دورات تخصصية عالية الجودة للقضاة والمدعين العامين وزيادة في عدد الدورات التخصصية، مما أدى إلى تحسن ملموس في جودة التدريب ورضا المتدربين وتطور ملحوظ في استخدام برامج التعلم الرقمي. وبلغت نسبة إنجاز المعهد للمستهدفات المطلوبة ١٠٠٪.

- الدعم الفني المقدم من برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم سيادة القانون في الأردن:

□ التعاون مع خبير التحول الرقمي في دورات تدريب المدربين على التعلم الرقمي التي استهدفت المدربين القضاة في المعهد القضائي لتطوير مهاراتهم في وضع المناهج التدريبية باستخدام الأدوات المتوفرة على منصة التعلم الرقمي الخاصة بالمعهد.

□ تنفيذ الخطة التدريبية لموظفي المعهد المعنيين بالتعلم الرقمي والتدريب لتطوير مهاراتهم في إدارة منصة التعلم الرقمي وتدريب متخصص لموظفي قسم تكنولوجيا المعلومات.

□ الدعم الفني المستمر لتطوير منصة التعلم الرقمي في المعهد والمكتبة الإلكترونية.

□ التعاون مع خبيرة دعم القدرات المؤسسية من خلال تطوير الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد القضائي والأوصاف الوظيفية المبنية على الكفايات.

□ التعاون مع خبيرة الاتصال والإعلام في مجالات تطوير ورفع قدرات موظفي وحدة الاتصال والتعاون الدولي في المعهد وتزويدهم بالخبرة والمهارات اللازمة لمأسسة عمل الوحدة وتطوير الأداء.

□ التعاون مع المشاريع الفنية ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي لعقد دورات تدريبية متخصصة في مجالات العقوبات المجتمعية (الوكالة الألمانية) والمساعدة القانونية (الوكالة الإسبانية) والتحقيق المالي وغسل الأموال (مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات).



■ المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - بيروت جامعة الدول العربية

- مشاركة عطوفة مدير عام المعهد في الاجتماعين السنويين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ لمديري المعاهد العربية، والاجتماع الاستثنائي.
- مشاركة المعهد بندوقتين علميتين نظمهما المركز العربي خلال شهر تموز ٢٠٢١ ندوة حول «قوانين الانتخابات وعيوبها» وندوة حول «حجز الحرية الإداري».
- نظم المعهد ندوتين علميتين خلال شهري تموز و آب عام ٢٠٢١ بمشاركة ممثلين عن عدد من المعاهد القضائية العربية (حول «مكافحة العنف ضد النساء»، و «بدائل الاحتجاز») وقد صدر تقرير لأعمال الندوتين تم نشره من خلال المركز العربي.
- قدم المعهد دراسة محكمة حول «التزام القضاء العمالي بالمعايير الدولية» التي اعتمدت كإحدى الدراسات العربية لدى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وتحصلت على النقاط (٢٥) بصورة كاملة.
- قدم المعهد دراسة محكمة حول (رحلة في دورة حياة العملية التدريبية في قطاع العدالة «دراسة من واقع التجربة الأردنية والتجارب العربية المشتركة») لتعتمد كأحد الأدلة التدريبية إدارة العملية التدريبية لدى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وتحصلت على النقاط (١٠) بصورة كاملة.
- مشاركة المعهد في عضوية لجنة إنشاء المنصة العربية للتدريب القانوني والقضائي، إذ تمت المشاركة في اجتماع خبراء تقنية المعلومات في المعاهد القضائية حول متطلبات إنشاء المنصة الإلكترونية للتدريب عن بعد وتقديم العديد من الممارسات الفضلى المبنية على التجربة الأردنية في إنشاء المنصة الرقمية للتعليم الإلكتروني للمعهد.



■ الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

يستضيف المعهد القضائي الأردني المقر الدائم
لسكرتاريا الشبكة الأوروبية العربية للتدريب

القضائي بموجب اتفاقية المقر الموقعة في العام ٢٠١٢ بين الاردن والشبكة العربية الاوربية للتدريب القضائي
حيث نصت أن يكون مقر الشبكة في عمان - الأردن، ويكون مدير عام المعهد القضائي الأردني الأمين العام
لسكرتيريا الشبكة.

أبرز الأعمال الخاصة بالشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي السنوية للعام ٢٠٢١:

- عقد اجتماع مجلس الإدارة للشبكة عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع، بمشاركة ستة من الدول الأعضاء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة (المملكة المغربية، بلجيكا، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، الكويت، إسبانيا)، بالإضافة إلى مشاركة دول أعضاء من الشبكة (هولندا، رومانيا).
- تنظيم الدورة التدريبية «الجرائم السبرانية» بالتعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع.
- التنسيق مع المجلس القضائي لتسمية اثنين من السادة القضاة الأردنيين في الدورة أعلاه.
- عقد اجتماع الجمعية العمومية للشبكة عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي والمسموع بحضور جميع الممثلين الرسميين عن الدول الأعضاء، والبالغ عددها ثلاث عشرة دولة من المنطقة الأوروبية العربية، التي تضم (الأردن، فلسطين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، هولندا، رومانيا وبلجيكا)، ألقى الأمين العام للسكرتاريا الدائمة للشبكة، مدير عام المعهد القضائي الكلمة الافتتاحية لأجندة عمل الجمعية العمومية.
- تمديد ولاية مجلس إدارة الشبكة الحالي برئاسة المغرب المكون من ستة أعضاء (المغرب، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، فرنسا، اسبانيا، بلجيكا)، على أن يتم انتخاب مجلس إدارة جديد في أول اجتماع وجاهي يتم عقده للجمعية العمومية.
- انضمام المدرسة الإيطالية للقضاء إلى عضوية الشبكة.
- تدشين وإطلاق الموقع الإلكتروني للشبكة الذي أعده معهد دبي القضائي/ دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يشكل دعامة قوية لإنجاح رسالة الشبكة ومهمتها وإبراز الدور الفاعل لها في نشر المعرفة القضائية والعادلة عبر مختلف مسارات رفع الوعي القانوني والقضائي.

وتستمر المسيرة ..

إلى الأبد
القاضي
المجيد

ص.ب ٩٢٥٩٨٧
عمان ١١١١٠ الأردن

هاتف : ٩ / ٨ / ٥٥١٢٥٠٧ +٩٦٢ ٦
فاكس: ٥٥١٢٥٠٥ +٩٦٢ ٦

P.O Box 925987
Amman 11110 Jordan

Tel.: +962 6 5512507 / 8 / 9
Fax.: +962 6 5512505

Info.jij@moj.gov.jo
www.jij.gov.jo